

تركستان الشرقية بعد الحرب الباردة و11 سبتمبر

(دراسة نقدية لأطروحات وسياسات صينية)

(ندوة تركستان الشرقية الحرة / استانبول - 2010/21/20)

د. أكرم حجازي

(منتدى المفكرين المسلمين - الكويت)

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	3
المسألة الأولى: خطاب السيطرة على البلاد: مزاعم واحتياجات	5
(1) هوية البلاد بين الحقائق التاريخية والمزاعم الصينية	5
(2) الرهان الاقتصادي ومنطق اللاعودة	8
المسألة الثانية: خطاب التفكيك: مخاوف وأطروحات	12
(1) محاربة الدين بين رهانات الحكومة والرقابة الدولية	12
I. رهانات الحكومة	13
II. الرقابة الدولية	15
(2) الميزان الديمغرافي	20
(3) التهميش الاجتماعي	23
(4) تركستان بعد أحداث 11 سبتمبر	25
I. على المستوى الدولي	26
II. على المستوى المحلي	30
خلاصة	32
قائمة المراجع	34

مقدمة

يصعب على الباحث أو المراقب لأحوال تركستان الشرقية أن يكتب عن موضوع بعينه خاصة وهو يكتشف أن هنالك شعب يجري تجريده من حضارته وثقافته وتاريخه وحقوقه وأدميته وحتى من كينونته البايولوجية عبر جرائم إبادة ترتكب، بحقه، منذ عشرات السنين، إن لم يكن المئات، دون أن تجد لها صدى إلا في عزيمة الضحايا وصلابة إرادتهم وقوة إيمانهم. يصعب أن نكتب في موضوع ونغفل آخر بينما تنهمر « الدموع في كل مكان»¹، وجرائم الإبادة تتجاوز كل الحدود، حتى أن لملة تفاصيلها صار عصيا على التوثيق إلا إذا جرى تصنيفها في مستوى العناوين الكبرى التي لا تخفى على مرآى العين كالجرائم العنصرية وما يقع في إطارها من جرائم في العمل والمسكن والتعليم والصحة والزواج والهجرة وتحديد النسل ... وكذا الجرائم الدينية التي مست كافة العبادات والمساجد وقراءة القرآن وتعليم الدين والكتب الدينية والمصاحف والمعالم الإسلامية والمظهر الإسلامي وقتل العلماء ورجال الدين والخطباء أو استعبادهم وتعليم الإلحاد ومنع الأحكام الشرعية ومحاربة الدين وتحقير الإسلام ... والجرائم الصحية (الحقن بمطاعيم ملوثة أو مهلكة للجسم، ترويج المخدرات والخمور والسموم بين الإيغوريين، وأمراض ناجمة عن التفجيرات النووية ...) والجرائم الحضارية (تزوير التاريخ، وإنكار هوية السكان والبلاد، وطمس كل معلم حضاري أو تاريخي، ...) وغيرها من التصنيفات التي لا تنتهي.

مأساة تركستان التاريخية أنها بلاد وقعت ضحية القوى العظمى لتتقسم إلى غربية واقعة تحت النفوذ السوفيياتي قبل أن تستقل في خمس جمهوريات* بعد انهيار الاتحاد، وشرقية ظلت موضع صراع بين روسيا والصين، إلى أن وقعت في قبضة الصين الشيوعية منذ سنة 1949 وإلى يومنا هذا. أما كل السياسات والإجراءات مما لا يمكن توصيفها بأقل من الإبادة الجماعية الشاملة فقد استعملتها الصين قبل الحكم الشيوعي وبعده، وبالتحديد منذ حملات الغزو المانشوري لتركستان ما بين سنتي 1648 و 1759 حيث تحتفظ سجلات الإمبراطور الصيني الدموية بما يزيد عن 1.2 مليون ضحية مسلم ونفي 22500 عائلة إلى الصين².

أما مأساة تركستان اليوم فإن ميزان القوى بين المسلمين الإيغور والصينيين، فضلا عن سوء الواقع، يعطي انطبعا سريعا يؤكد بأن طموح الإيغور في الحرية والاستقلال ضعيف التحقق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سياسات التصيين التي تنذر بزوال تركستان من الوجود. فالإيغوريين يعانون مظلمة لم يعانيها أحد مثلهم إلا الفلسطينيين الذين احتل البريطانيون بلادهم (1916) وسلموها إلى اليهود ليقيموا عليها دولة إسرائيل سنة 1948،

¹ عبارة مقتبسة من رواية لعميد الأدب الإسلامي نجيب الكيلاني بعنوان: «ليالي تركستان».

* هي جمهوريات أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وطاجيكستان.

² محمد أمين إسلامي التركستاني، اشترك في إعدادها رحمة الله عناية الله التركستاني، حقائق عن التركستان الشرقية، 1964، <http://www.uyghurweb.net/Ar/MISLAMIY.pdf>.

وهو التاريخ الموازي لاحتلال تركستان من قبل الشيوعيين. لذا ثمة من الكتاب والباحثين من يطلق على تركستان الشرقية عبارة « فلسطين المنسية»، ولعلها ستؤول لما هو أسوأ، كـ « الأندلس الضائعة» خاصة و أن إسرائيل ستظل دولة مصطنعة تم زرعها في محيط متماثل جغرافيا وتاريخيا وهادر ديمغرافيا من كل جانب بخلاف تركستان التي يبدو مصيرها مهددا بالابتلاع من الديمغرافيا الصينية.

كثيرة هي الأسئلة التي يمكن طرحها قبل وخلال الفترة التي أعقبت حدثين كبيرين هما انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1992 وهجمات 11 سبتمبر سنة 2001، وكثيرة، أيضا، هي الأجوبة المتاحة! لكن السؤال الأهم هو: هل تورطت الصين في المسألة التركستانية بحيث باتت رهينة سياساتها؟ لعل السؤال يبدو مناقضا لمنطق ميزان القوى. أما الدراسة، موضع النظر، فتميل إلى الاعتقاد بأن الصين، رغم كل ما تمتلكه من عناصر القوة في تفكيك البلاد، إلا أنها قد تكون في ورطة حقيقية قابلة للنقاش في نطاق المسألتين التاليتين:

المسألة الأولى: خطاب السيطرة على البلاد: مزاعم واحتياجات

(1) هوية البلاد بين الحقائق التاريخية والمزاعم الصينية

(2) الرهان الاقتصادي ومنطق اللاعودة

المسألة الثانية: خطاب التفكيك: مخاوف وأطروحات

(1) محاربة الدين بين رهانات الحكومة والرقابة الدولية

(2) الميزان الديمغرافي والتهميش الاجتماعي

(3) الحرب على الإرهاب

المسألة الأولى

خطاب السيطرة على البلاد: مزاعم واحتياجات

(1) هوية البلاد بين الحقائق التاريخية والمزاعم الصينية

في سنة 1878 استولت الصين بقيادة الجنرال تسو تسو تانغ Tso Tsung t'ang على القسم الشرقي من تركستان وأخضعتها للحكم العسكري. ولم تكن البلاد حتى ذلك الحين جزء من الأراضي الصينية. لكن الجدل الذي دار بين فريقين من الصينيين على خلفية ضمها إلى البلاد رسمياً؛ استمر بضعة سنوات وهو أميل ما يكون إلى رفض أطروحة الجنرال تانغ الداعية إلى ضم البلاد، ومع ذلك فقد ألغي الحكم العسكري، وألحقت البلاد في الصين رسمياً في 18 نوفمبر 1884 تحت إدارة حكم مدني. وكان أطرف ما فعلته الصين أن أطلقت على البلاد اسم « سينكيانغ أو شينجانغ Xinjang ». وهي تركيب لغوي يتكون من كلمتين، الأولى: « شين = SHIN » وتعني جديد، والثانية: « جانج = JANG » وتعني إقليم أو قطر أو أرض. ومن جهته اجتهد أون لاتي مور « OWN LATTIMORE »، أحد أبرز الدارسين الأمريكيين لتركستان الشرقية، بترجمة التسمية مستعيناً بخبراء لغة وعلماء صينيين. وخلص في كتابه الشهير « تركستان الشرقية محور آسيا - PIVOT OF ASIA » إلى القول بأن التسمية الصينية للبلاد تعني: « الإقليم الجديد » أو « المستملكة الجديدة NEW TERRITORY ».

لا ريب أن قيمة مثل هذه المعطيات التاريخية، وهي كثيرة، تكمن في التأكيد على أن البلاد لم تكن جزء من الصين:

(1) بدلالة تأخر ضمها إلى الأراضي الصينية، والذي جاء في أعقاب خلافات عميقة داخل الحكومة نفسها من جهة؛

(2) ومن جهة أخرى بدلالة إطلاق الاسم الجديد عليها، والذي يصنف تركستان الشرقية على أنها أرض أجنبية « جديدة » وقع « استملاكها » من قبل الحكومة الصينية.

هكذا إذن، فليس من المتخيل أن تكون هذه المنطقة الشاسعة بلا اسم طوال التاريخ، وليس من المعقول أن يجري تسميتها بـ « سينكيانغ » في أواخر القرن التاسع عشر لو كانت جزء من الصين. وكل ما في الأمر أن الغزاة الصينيين احتاجوا إلى اسم فلم يجدوا ما يسمون به البلاد سوى « سينكيانغ »، وهو اسم يخلو من أية دلالة تاريخية أو جغرافية أو حضارية إلا من الدلالة الاستعمارية ذات الجذور الأوروبية. إذ مع ظهور العصر الميكانيكي والتوسع الرأسمالي في بداية القرن التاسع عشر مهدَّ الأنثروبولوجيون الأوروبيون لانطلاق العربية الاستعمارية لبلادهم في أفريقيا وآسيا عبر حزمة مصطلحات شبيهة بالمصطلح الصيني لتركستان تصف البلاد المستهدفة بالاستعمار بأنها: « مجتمعات بلا تاريخ » أو « المجتمعات المتخلفة » أو « مجتمعات ما قبل التاريخ ».

وكلها مصطلحات نظرت إلى المستعمرات الجديدة باعتبارها « الأرض العذراء » ذات النفائس الدفينة وغير المستغلة الموارد، والتي يحق لهم استملاكها فضلا عن استعمارها، وهو ذات المعنى الذي يستعمله الصينيون في التعامل مع تركستان الشرقية. والأرجح أن التسمية لم تهبط عليهم من السماء. فالصينيون خضعوا للاستعمار الغربي والشرقي، وتأثروا بالثقافة الاستعمارية التي كانت تستوطن في بلادهم عبر قوى الاحتلال الكبرى التي غزت الصين كالفرنسيين والبريطانيين واليابانيين.

في اللغات القديمة فالمسألة أبعد ما تكون عن أية حقوق للصين فيها. أما في كتب التراث الإسلامي من المؤرخين والجغرافيين واللغويين وغيرهم من الأجانب فثمة فيض واسع النطاق من الحديث عن تركستان الشرقية اسما ورسمًا أو عبر توصيفها جغرافيا، على سبيل المثال، بالأراضي الواقعة ما وراء النهر أو بتوصيفها ببلاد الترك.

فقد وردت البلاد، وصفا وشرحا، في بعض أشهر مصنفات المؤرخين والرحالة العرب والمسلمين مثل: « ياقوت الحموي 1178 / 1228م - معجم البلدان»، « أحمد البلاذري المتوفى سنة 891م - فتوح البلدان»، « شمس الدين الدمشقي المتوفى سنة 1327م - نخبة الدهر في عجائب البر والبحر»، « ابن جرير الطبري 838 / 923م - الأمم والملوك»، « مسعود أبو الحسن 896 / 957م - مروج الذهب ومعادن الجوهر»، « أحمد يعقوب المتوفى سنة 897م - كتاب البلدان»، « محمد أبو القاسم بن حوقل المتوفى سنة 977م - المسالك والممالك»، « أبو الريحان البيروني 973 / 1048م - الآثار الباقية عن القرون الخالية»، « أحمد القلقشندي 1355 / 1418م - صبح الأعشى»، «ابن الأثير عز الدين 1160 / 1234م - الكامل في التاريخ». وفي المصنفات الغربية ثمة حضور للبلاد لدى الرحالة الإيطالي الشهير ماركو بولو (MARKU POLO / 1254 - 1324) والذي عاصر قوبلاي خان ابن جنكيز خان، وفي رحلته في تلك المناطق ذكر تركستان الشرقية باسم « تركيا العظمى». ومعناها تركستان (أي بلاد الترك)، وكذا سون هيدن «SVEN HEDEN» في كتابه « طريق آسيا - TROUTH ASIA » الصادر في لندن سنة 1898م حيث وردت البلاد بالاسم «EASTERN TURKISTAN = تركستان الشرقية» في الصفحات: 20، 21، 24، 255، 456.

لكن ماذا عن البلاد في التراث الصيني؟

من المعروف أن الصين اشتهرت بالتأريخ لأباطرتها، بل أن علم السلالات ولد أصلا في الصين. ومن خصوصياته أنه يركز على النقاء وينبذ ما ليس من صفاته أو محيطه، ولا يكثر ذكره إلا في حاجته إلى التميز عنه*. وفي هذا السياق بالضبط صنف مؤرخو السلالات الصينيون تركستان الشرقية ومدنها في باب « شيو » بحسب التعبير الصيني أو البلاد الأجنبية الواقعة غرب الصين. بل أن تركستان الشرقية لم ترد قط باسم

* مفهوم السلالة العرقية: يدلّ على استخدام مبدأ مميز للمواقف والسلوكيات والتنميط ضدّ نوع محدّد من أنواع المجموعات العرقية.

سينكيانغ. ومن بين هؤلاء: « شين تانج شو SHI TANG SHU أو تاريخ سلالة تانج 618 م - 907م » و « هان شو HAN SHU أو تاريخ سلالة هان 260 ق.م - 24 م » و « هو هان شو HU HAN SHU أو تاريخ سلالة هان الثاني 25م - 220 م » و « جين شو JIN SHU أو تاريخ سلالة جين » و « في شو VI SHU أو تاريخ وي 386م - 556م » و « سوي شو SUI SHU أو تاريخ سلالة سوي 581 م - 617 م » و « سونج شو SUNG SHU أو تاريخ سلالة سونج من 960 م 1279م » و « يني يو آن شو YENI YUAN SHI خلال الأحداث الواقعة ما بين سنتي 1205 إلى 1367م من الحكم المغولي في الصين » و « مينج شي MING SHI أو تاريخ سلالة مينج 1368 - 1643م ».

لكن، مع أن كل الثوابت التاريخية والحضارية والعلمية عصية على التشكيك فضلا عن الإنكار إلا أن الرواية الصينية في تحريفاتها العجيبة تأبى إلا الإصرار على ما لا يصح تسميته بغير الحماسة. ولعل آخر هذه الروايات تلك التي وردت فيما أسمته الحكومة الصينية مؤخرا بـ « الكتاب الأبيض ». فلنطالع بعض ما يقوله بخصوص هوية البلاد:

« من أجل تحقيق هدف انفصال شينجيانغ عن الصين والسيطرة عليها، أطلق بعض المستعمرين القدامى على شينجيانغ اسم تركستان الشرقية ... واختلقوا النظرية المضللة الداعية إلى أن شينجيانغ بلد أبناء تركستان الشرقية المزعوم »، ويضيف أنه: « بعد أوائل القرن العشرين، أبدعت حفنة ضئيلة من الانفصاليين المتعصبين العمى والعناصر الدينية المتطرفة في شينجيانغ مجموعة نظريات تركستان الشرقية المزعومة حسب حجة باطلة وبدعة أبدعها المستعمرون القدامى. ودعت إلى أن تركستان الشرقية دولة مستقلة منذ القدم. ولقوميتها تاريخ قرابة عشرة آلاف سنة »³.

هذه الرواية التي تتحدث عن تركستان الشرقية وتعترف أن البلاد هي بلاد الترك وليست بلاد الصين تنتكر لكل التاريخ الإسلامي على وجه الخصوص، ولما أثبتته المؤرخون في كتبهم بالإشارة إلى أن هؤلاء مستعمرون قدامى، وهم من اختلق التسمية. لكن الكتاب تجاهل التاريخ الذي ظهر به اسم سينكيانغ الصيني مثلما تجاهل المدلول اللغوي له، والذي يكشف عن بياض الحقيقة التاريخية العميقة التي يحاول الكتاب الصيني تسويدها. ولم نفع أيضا في ملخص الكتاب الذي أوردته صحيفة الشعب الصينية على أية توضيحات لما وصفه بمزاعم تاريخية تعود لعشرة آلاف سنة من تاريخ البلاد، ولا حتى عن أي مضمون لما اعتبره الـ « حجة الباطلة والبدعة التي أبدعها المستعمرون القدامى »، ولا من هم هؤلاء الذين لم يكونوا سوى المسلمين. فكيف يمكن لشعب أن ينجح في اختلاق تاريخ له يعود لعشرة آلاف سنة بينما تعجز الصين عن التعليق على تسميتها للبلاد، بالأمس القريب،

³ « كتاب أبيض »، أصدره مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني ببكين تحت عنوان: « قوى تركستان الشرقية الإرهابية لا يمكن أن تتصل من مسؤوليتها عن الجرائم »، وقدمت صحيفة الشعب الصينية بتاريخ 2002/1/22 ملخصا للكتاب. http://arabic.people.com.cn/200201/22/ara20020122_50388.html

بسينكيانغ؟ فمن هو المبتدع وصاحب الحجج الباطلة؟ وأي الروايات أجدر بالحقيقة؟ الرواية الصينية؟ أم التركستانية؟

العجيب في الرواية الصينية أنها تجاهلت عشرات الثورات التاريخية وملايين الضحايا بحق التركستانيين منذ حكم المانشو للبلاد، واختزلت احتجاجات وثورات الإيغوريين في القرن العشرين عبر ما تسميه بمشاريع الانفصال. أما صراعاتها التاريخية على البلاد برمتها مع قياصرة روسيا لا تبدو أنها، في ظل حربها الظالمة، جزء من التاريخ. وحين يتحدث الكتاب عن القوميات التي تشكل النسيج الاجتماعي للبلاد؛ فالصين تعلم علم اليقين أن السبعة ملايين ونصف المليون صيني من قومية «الهان» لم يأتوا إلى البلاد إلا قسرا أو إغراء بما ينتظرهم من امتيازات. وفي أعقاب انتصاب الحكم الشيوعي في الصين بزعامة **ماو تسي تونغ Mao Tse-Tung** سنة 1949، وخاصة بعد تحويل الحكم في البلاد إلى حكم ذاتي صوري بموجب القرار الصادر في 19 أغسطس 1952، الذي قدم تركستان الشرقية على أنها: «مقاطعة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم». وقبل ذلك لم تكن عمليات التهجير التي انطلقت أواخر القرن التاسع عشر بعد ضم البلاد لتحدث أي فارق في التركيبة الديمغرافية. بل أن إجمالي عدد القوميات في الصين آنذاك لم يكن يزيد عن **600000** نسمة من الصينيين والمنشوريين والشيوه والمغول؛ ولا يُشكّلون أكثر من نسبة **6%** من السكان⁴ مقابل أزيد من **90%** من قومية الإيغور المسلمة.

(2) الرهان الاقتصادي ومنطق اللاعودة

بخلاف الاتحاد السوفياتي؛ سعت الصين خلال الحقبة الشيوعية إلى بناء اقتصاد عالمي يستجيب لاحتياجات الطبقات الفقيرة التي تشكل الغالبية الساحقة من السكان في العالم، ولقدرتها الشرائية. ولو وضعنا هذا المسعى، الذي حققت فيه الصين نجاحات باهرة، في اقتصاد السوق لأمكن القول أن الصين كانت مهياة لاستيعاب العولمة الاقتصادية منذ وقت مبكر. فما أن انهار الاتحاد السوفياتي سنة 1992 مبشرا بانتهاء الحرب الباردة حتى سارعت الصين إلى الإعلان عن اندماجها في السوق العالمية بصيغة «الاشتراكية الرأسمالية». وبهذه الصيغة هيأت لاستعادة **هونغ كونغ** من بريطانيا سنة 1997؛ بشرط أن تحتفظ المستعمرة بنظامها الاقتصادي لمدة خمسين عاما قادمة. وجعلت من مقاطعة **فوجيان** منطقة استثمارات ضخمة للشركات الأوروبية والأمريكية، وشرعت بتدشين حملة استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا باتت الصين دولة

⁴ محمد سيد قطب، **مسلمو تركستان الشرقية .. مذابح وتجاهل**، 2009/7/11، <http://www.turkistanweb.com/?p=523>. وبحسب إحصاءات سنة 1940 لم يكن يتجاوز عدد الصينيين في تركستان الشرقية أكثر من **202239** نسمة بنسبة لا تزيد عن **5.44%** هم أصلا يشكلون مجموع أفراد الجيش والموظفين والتجار الصينيين. بينما بلغ عدد سكان البلاد آنذاك **3.730.061**. راجع: رحمة الله أحمد رحمتي، **التهجير الصيني في تركستان الشرقية**، رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، سلسلة دعوة الحق، عدد 93، 1989، ص 69. نقلا عن: Lattimore, O. Pivot of Asia, P-79: موقع الرابطة:

<http://www.themwl.org/Publications/default.aspx?t=1&cid=303&l=AR>

شيوعية ذات اقتصاد موجه، وفي نفس الوقت دولة رأسمالية تتوجه نحو المنافسة العالمية في اقتصاد السوق. وهذا يؤشر على أن الصين غدت تستعمل الشيوعية لا كمنظومة أيديولوجية أو اقتصادية بقدر ما تستعملها كنظام حكم شمولي وصارم يمكّنها من إحكام السيطرة على مئات الملايين من البشر. أما المراهنة على السوق فهو نظام يمكّنها من شق الطريق نحو الهيمنة الاقتصادية العالمية ومن ثم الهيمنة السياسية⁵.

منذ ثمانينات القرن العشرين؛ وبعد موت الزعيم الصيني **ماو تسي تونغ** Mao Tse-Tung، اتجهت الصين نحو الانفتاح على العالم، وبدأت ملامح السياسة الصينية تجاه تركستان الشرقية تتكشف بصيغة أطماع ومراهنات اقتصادية جبارة عبر تصريحات رسمية مارست تضليلاً كبيراً على السكان. فقد بدأ الحديث، رسمياً، عن تهجير نوعي ومبرمج نحو تركستان بحجة تحويل البلاد إلى منطقة متطورة مع بداية القرن القادم. هذا ما جرى التعبير عنه خلال زيارة كل من **زهاو زيانغ** Zhao Ziyang رئيس الوزراء و **هو ياو بانغ** Hu Yao Bang ، أمين عام الحزب الشيوعي الصيني السابق إلى تركستان الشرقية، سنة 1983. وبما أن هذا التوجه يتطلب أموالاً وخبرات علمية وكفاءات مؤهلة، فقد قام **وانغ إنماو** Wang Enmao ، أمين عام الحزب الشيوعي لمقاطعة تركستان الشرقية، بجولة في الولايا المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر سنة 1985. وفي تصريح لصحيفة « **واشنطن بوست** - 1985/1/14 » الأمريكية قال فيه: « لكي تزيد تركستان الشرقية من دخلها الصناعي والزراعي في نهاية القرن الحالي إلى خمسة أضعاف دخلها؛ يجب أن تعتمد بشكل كبير على العمال المهرة والفنيين من داخل الصين ... وبهدف جلبهم إلى هنا فقد خصصت لهم المقاطعة حوافز مادية. أما خريجو الجامعات فسينالون آلياً درجة إضافية في رواتبهم مع بداية وصولهم وعلاوة كل ثلاث سنوات ... فالرواتب مغرية »⁶.

بطبيعة الحال، فإن هؤلاء المسؤولين لا يتحدثون عن ازدهار تركستان الشرقية إلا لكونها غدت أرضاً صينية، ومرتعا للمهاجرين الصينيين إليها. كما أنهم لا يتحدثون عنها إلا لأن البلاد صارت رأس الحربة في الرهان الاقتصادي على دخول الصين إلى القرن الـ 21. فالصين التي برعت في إخفاء الإحصاءات الحقيقية والمنظمة فيما يتعلق بالتهجير الاستعماري الحثيث إلى البلاد؛ من الطبيعي أن تعمل على مسح البلاد ديمغرافياً

⁵ فرضت الصين منطقها هذا على المنظومة الرأسمالية الغربية برمتها. أحد المسؤولين الفلسطينيين ممن ربطته علاقات تاريخية وطيدة مع الصينين لخص المسألة بالقول: « في خضم النصف الثاني من عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن حقوق الإنسان أو الحريات العامة خاصة بعد أن هددت الصين برفع سقف الحريات العامة والسماح بهجرة مواطنيها؛ بشرط أن تفتح الولايات المتحدة وأوروبا أبوابهما لاستقبال مئات الملايين من الصينيين ». وعن حواراته عن دور الصين القادم كدولة عظمى في العالم رد الصينيون عليه بقدر كبير من التحفظ والعقلانية بالقول: « عندما ترى بوارجنا الحربية وحاملات طائراتنا تجوب البحار والمحيطات سنكون حينها دولة عظمى ». مقابلة خاصة مع **هانى الحسن** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح، نيسان 2008.

⁶ رحمة الله أحمد رحمتي، التهجير الصيني في تركستان الشرقية، مرجع سابق، ص 127. نقلاً عن: (1) McMillan, Lena H. Sun: Minorities Chinese Live together warily; (2) D.H.: Xinjiang and Wang Enmao P-592. Washington Post, Jan. 14, 1985.

عن الوجود وإلى الأبد؛ إذا ما أردت أن تؤسس لانطلاقها الاقتصادية العالمية، وهو ما فعلته حقا. ولما يكون الأمر كذلك فما من قيمة لما تروجه الصين عن الازدهار أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو التآلف بين القوميات في تركستان الشرقية. فلنقرأ ما صرح به هو ياو بانغ Hu Yao Bang ، أمين عام الحزب الشيوعي السابق وأعلى سلطة سياسية في الصين، لمجلة « النيوزويك الأمريكية - 1986/6/16 »، حيث قال بالحرف الواحد: « تركستان الشرقية تعتبر مثل الصحراء الكبرى وحوض الأمازون؛ ذات إمكانات عظيمة على الازدهار. وتركستان الشرقية التي يسكنها ستة ملايين من الإيغور، و 5.3 مليون صيني، ويبلغ إجمالي سكانها 14 مليون نسمة، تستطيع بسهولة استيعاب 200 مليون صيني»⁷! فعن أي تآلف قومي نتحدث الصين؟! وعن أي وحدة وطنية أو استقرار؟

لا شك أن تركستان الشرقية ذات إمكانات عظيمة. لكن هذا الاكتشاف الصيني سبقهم إليه المؤرخ العربي ياقوت الحموي حين أشار في كتابه الضخم « معجم البلدان / المجلد 7 - ص 270 » إلى: « أن ما وراء النهر من أنزه الأقاليم، وأخصبها وأكثرها خيرا، وأهلها يرجعون إلى رغبة في الخير، والسخاء، وسماحة بما ملكت أيديهم، مع شدة وشوكة ومنعة وبأس وعدة وآلة وسلاح، فأما الخصب فهو يزيد على الوصف ويتعاضد عن أن يكون في جميع بلاد الإسلام وغيرها مثله». بل أن ما قاله الحموي لا يختلف عما قاله البلاذري من قبل حين وصف البلاد في كتابه « فتوح البلدان » بأنها: « إحدى جنات الله على الأرض ».

مثل هذين التوصيفين جرت ترجمتهما بلغة الأرقام من عدة مصادر لتكشف عن قدرة البلاد في استيعاب 60 مليون رأس من الماشية وأهم المحاصيل الزراعية بما يكفي لتزويد الصين برمتها بثلاث ما تحتاجه منها، وثروة هائلة من المعادن تزيد عن 140 صنفا منها: الفحم (2.19 تريليون طن بما يوازي 40%-50% من احتياطي الصين كلها) والرصاص والحديد والنحاس والملح وغيرها من المعادن الاستراتيجية كاليورانيوم بما يزيد عن 12 تريليون طن، واحتياطي من الذهب بحوالي 19 مليون طن يجري استخراجه من 56 منطقة بمعدل إنتاج سنوي يبلغ 360 كيلوغراما، وثروة مماثلة من البترول تقدر ما بين 6.5 - 8.2 مليار طن توازي ثلث إجمالي الاحتياطي الصيني منه، أما حجم الإنتاج السنوي فيقدر بـ 27.4 مليون طن من المتوقع أن يرتفع بحلول العام 2010 إلى 60 مليون طن و 100 مليون طن سنة 2020. وبحسب معطيات العام 1988 ثمة 700 كيلو متر مربع من المناطق التي يحتمل وجود البترول فيها بما يقارب 800 مليون طن من الزيت الخفيف والثقيل و 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. لهذا فإن الخبراء الدوليين يعتبرون تركستان الشرقية هي عصب اقتصاد الصين، وعصب صناعاتها الثقيلة، وقبل هذا عصب الإنتاج الذري الصيني الذي يعتمد بصفة أساس على ما تنتجه تركستان الشرقية من اليورانيوم* ذو النقاوة العالية.

إنها حقا كما قال الحموي بلاد ذات: « خصب يزيد عن الوصف ويتعاضد »! لهذا فهي مغرية لكل مستعمر. إذ يمكن للصين أيضا أن تصدر فائضها السكاني في منطقة لا تزيد الكثافة السكانية فيها عن خمسة أفراد للكيلو

⁷ نفس المرجع السابق، نقلا عن: Pringle, J.: The Secret China – Traveling the Exotic Khunjerab Pass; Newsweek, June 16, 1986, P-69-A and 69-D.
* الإحصاءات من مصادرة متعددة.

متر المربع الواحد مقارنة بأكثر من 160 فرد في الصين. وفي وقت لاحق أفصح وانغ لو تشيوان، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، خلال المؤتمر الأكاديمي السنوي لجمعية العلوم والتكنولوجيا الصينية (2005) عما أخفته الصين من نوايا للإقليم الذي سيصبح: « بالتأكيد قاعدة طاقة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية للصين في القرن الـ 21 بما يتمتع به من ثروات بترولية وموقع جغرافي فريد»⁸. هذا التصريح هو أرفع خلاصة لما توصلت إليه الصين بشأن ما يتيح لها الإقليم من مكاسب وامتيازات وخطط مصيرية لا يمكن لها أن تفرط بها أيا كانت الأسباب ومهما استدعى الأمر من إجراءات وأيا كانت النتائج.

من الواضح إذن أن الرهان الصيني على الإقليم هو رهان استراتيجي لا يحتمل أية هزات اجتماعية مهما كان مصدرها، وأيا كانت درجة قوتها. فالثروات العذراء المدفونة في الإقليم وتركيز البنى الصناعية التحتية الثقيلة لا ينفع مع استخراجها أو الانتفاع بها أو حمايتها استمرار التوترات الاجتماعية. لكن في المحصلة تبدو الصين في ورطة لا تقل عن ورطتها في إطلاق الاسم الجديد على تركستان الشرقية. إذ أن ربط الاقتصاد الصيني والبلاد بمستعمرة عاصفة، وفي عصر تقاس فيه سرعة التغيرات فيه بالتكنولوجيا الرقمية، وعبر منطق اللاعودة هي مغامرة من النوع الثقيل لاسيما إذا كان الربط استراتيجي وشامل. فما الذي يضمن للصين الهدوء والاستقرار الذي تتشده؟ وما الذي يجبر التركستانيين على احتمال الظلم والأذى إلى ما لا نهاية؟!

المسألة الثانية

خطاب التفكير: مخاوف وأطروحات

إذن انتهى عصر الحرب الباردة، وانطلقت شرارة الثورات الاقتصادية والعلمية العالمية، لتبدأ مرحلة جديدة من حياة البشرية تقوم على التنافس المحموم على الموارد وتملُّك رأس المال وصولاً إلى الهيمنة. وبما أن الصين قد

⁸ افتكار البنداري، تركستان منجم ثروات الصين، موقع إسلام أون لاين، 2009/7/12،

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246346235114&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

حسمت خياراتها الاستراتيجية عبر المراهنة على ما تنتجه البلاد الثمينة من موارد فلا بد لها من حسم الوضع الداخلي للبلاد. والسؤال: ما هي استراتيجيات الصين، على المستوى المحلي، في تفكيك تركستان الشرقية ديمغرافيا وحضاريا؟ وكيف تصرفت مع البلاد بعد هجمات 11 سبتمبر سنة 2001؟

(2) محاربة الدين بين رقابة الحكومة والرقابة الدولية

يدرك الصينيون أن التركستانيين مسلمون منذ أكثر من 1300 عام*، كما يدركون أن التركستانيين هم من حمل لواء الإسلام إلى الصين من جهة الغرب حيث تقع بلادهم. وأنهم تمسكوا بالإسلام بصورة تبعث على الدهشة، لدرجة أن البلاد ازدهرت في العهود الإسلامية علما وفنا وعمارة وأخلاقا وقيما وسماحة حتى أن المغول دخلوا الإسلام وهم يستعمرون البلاد. بل أن المسلمين اشتهروا بلغة الصينيين بكلمة شاننتو CHANTU التي تعني الرجل صاحب العمامة⁹. كما يدرك الصينيون أن تركستان ظلت حاضنة تاريخيا وحضاريا للإسلام، ومجددة له، ومصنعا للعلماء من المحدثين والفقهاء واللغويين، الذي كان لهم أثر بارز في نشر الدين الإسلامي¹⁰ وحفظه، ويدرك الصينيون أيضا أن الإسلام في تركستان الشرقية ظل المحرك التاريخي الوحيد لثورتها وانتفاضاتها ضد الغزاة الأجانب، وهو ما لا يمكن أن يتلشى من عقلية وثقافة المسلمين داخل تركستان وخارجها لا بصعوبة ولا بسهولة. والثابت في التاريخ أيضا أن التركستانيين، كما قال الحموي، شعب ذو: « شدة وشوكة ومنعة وبأس وعدة

* دخل الإسلام إلى تركستان الشرقية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (86هـ = 705م)، وفي عام 96هـ = 715م فتح قتيبة بن مسلم الباهلي العاصمة كاشغر التي اشتهرت لاحقا ببخارى الصغيرة.

⁹ حقائق عن التركستان الشرقية، مرجع سابق.

¹⁰ عبد العزيز جنكيزخان، تركستان قلب آسيا. في المؤلف ثمة تفصيل بديع لتاريخ تركستان ودورها في الإسلام، وبيان لعشرات العلماء الذين باتوا أحد أعظم المنارات العلمية في تاريخ الإسلام: كالإمام الحافظ الحجة، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، والترمذي، والنسائي، وصاحب «الكشاف» العلامة جار الله الزمخشري، وصاحب «المفتاح» يوسف السكاكي، والشيخ عبد القاهر الجرجاني، والعلامة سعد الدين التفتازاني، والعلامة السيد الشريف الجرجاني، وكذا الفقيه الشيخ شمس الأئمة السرخسي صاحب «المبسوط»، والشيخ سديد الدين الكاشغري، وصاحب «الهداية» علي ابن أبي بكر المرغيناني، والعلامة صدر الشريعة، وتاج الشريعة، وبرهان الشريعة، وصدر الأفاضل، ومفسر القرآن: أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، وإمام أهل السنة أبو منصور الماتريدي، وأبو بكر الخوارزمي، والصولي، ومحمود الكاشغري، وكذلك كل من يدعى منهم بالشاشي، و السمرقندي، و النسفي، و الكاشغري، و الخوتتي، و الخوارزمي، و الترمذي، و البلخي، و الاوزجندی، و الخجندی، و الفارابي، و المرغيناني، و الفرغاني، =

= والبخارى الخ فكلهم من تركستان. وأبو نصر الفارابي، وعلي بن سينا، وخالد بن عبد الملك، وأبو زيد البلخي (أول من كتب الجغرافيا على طريقة قدماء اليونان)، وبنو موسى بن شاكر، أشهر رياضيي العهد العباسي، وأوائل المخترعين من المسلمين في الحيل والهندسة، والذين حققوا للمأمون مقدار الدرجة الأرضية، وصححوه، وهم الذين اخترعوا علم الجبر والمقابلة وأداعوا الحساب الهندي بين المسلمين، وأبو ریحان البيروني والجوهری الذي أهدى إلى الأمة العربية أحسن قواميس اللغة العربية وأكملها. وغيرهم من فطاحل الفضلاء كانوا من صميم أبناء تركستان.

وألة وسلاح»، وهي صفات تجعل من صاحبها خصم عنيد قد يهزم في غفلة من الزمن لكنه لا يمكن أن يستسلم*. وهو ما خبره الصينيون ماضيا، وما يخشونه حاضرا ومستقبلا. ولعل في هذا ما يفسر بعض أسرار الوحشية التي تمارسها الصين على الإسلام دينا وعقيدة، وعلى الشعب ديمغرافياً وعرقياً.

I. رهانات الحكومة

فيما مضى كانت عمليات الإبادة الصينية تقع خلف الأسوار بما فيها حملة حظر الإسلام وإعلان الحرب عليه خلال عهد الرئيس ماوتسي تونغ (Mao Tse-Tung 1949 – 1976)، والتي كانت تنفذ تحت شعار «ألغوا تعاليم القرآن»، وتجري وقائعها بصمت مريع دون أن يسمع أنين الضحايا أحد، ودون أن ينتصر لها أحد أيضاً، ودون سبب إلا من الرغبة في محو عقيدة شعب تمهيدا لإبادته والتخلص منه ومن تاريخه وحضارته. ومع ذلك لم يستسلم التركستانيون. لكن بعد الحرب الباردة ستشتد المعاناة عبر إجراءات رسمية معلنة حتى لو سمع العالم أجمع صيحات الاستغاثة. لكن هذه المرة بدعوى محاربة «دعاة الانفصال والانفصاليين». وهو تعبير دأبت الحكومة الصينية على استعماله منذ انتصاب الحكم الشيوعي، ويشمل:

- كافة القوى الوطنية والحركات السياسية والاجتماعية المناهضة للاحتلال الصيني أو المعارضة لسياساته بما فيها تلك المطالبة ببعض الحقوق ووقف التمييز.
- مؤسسات الإغاثة والعمل التطوعي.
- المؤسسات الإعلامية والثقافية.
- الشخصيات العامة والمتقنين داخل تركستان وخارجها.
- حركات الاحتجاج الشعبية، المنظمة أو العفوية.

وفي نفس الوقت أضافت الحكومة إلى تعبير «الانفصال والانفصاليين» تعبيراً آخر هو «التطرف والمتطرفين»، والذي يشمل:

- كافة العلماء وطلبة العلم الشرعي والمشايخ والأئمة والخطباء والدعاة.
- العائلة التركستانية برمتها إذا لم تلتزم بشروط الحكومة الصينية فيما يتعلق بالتعليم الديني والعبادات.
- مؤسسات التعليم الديني.
- المساجد وترميمها أو بنائها
- مضمون الخطب الدينية والدعوة والإرشاد.

* كلمة «إيغور» تعني «التضامن» أو «الاتحاد» باللغة الإيغورية، أما قومية الإيغور فيرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وهي، كتسمية، نتاج لتحالف أو اتحاد بين عدة قبائل أصيلة في البلاد.

- المدارس المتهمه بمخالفة قوانين التعليم وتوجيهات الحكومة فيما يتعلق بالدين واللغة المحلية.
- المحاكم ومنظومة الأحكام الشرعية.
- المصاحف والكتب الدينية والتاريخية ذات الصلة بتاريخ البلاد.
- الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية.
- تقييد السفر للحجاج ومصادرة جوازات السفر.
- اللباس والهندام المظاهر الإسلامية والدينية.

هذا التوصيف أعلاه يمثل عينة من العناوين الرئيسية التي تصلح للتصنيف، وكما أشرنا في البداية يصعب علينا، على الأقل في هذه الدراسة، تثبيت إجمالي الممارسات الصينية القمعية، لكننا معنيون بملاحقة السياسات الصينية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة النماذج ذات الطابع القانوني الرسمي مما لا تستطيع الصين إنكاره أو إخفاء آثاره.

فحين تشتد حملات الاضطهاد والقمع، سواء تلك التي تحظى بغطاء قانوني تعسفي أو حتى العرفية منها، فمن الطبيعي أن يبحث السكان عن وسائل أخرى يمارسون فيها حقوقهم الطبيعية في الاعتقاد والتعبد والعيش بموجب ما يعتقدون به ويؤمنون. لكن حتى الوسائل الخفية هذه لم تقلت من الملاحقة والعقاب¹¹ بموجب مراسيم القوانين الصينية العجيبة، والمصنفة في خانة « أسرار الدولة » التي لا يكشف عنها! ومنها قرارات وقعهما في 31 يناير سنة 1994 لي بنغ Lee Peng رئيس الوزراء الصيني، ويقضيان بحظر النشاط الديني، فيما يلي خلاصتهما:

القرار رقم 145:

تغلق جميع أماكن العبادة السرية والنشاط الديني السري التي انتشرت في الصين في السنوات الأخيرة، ويتم مراقبة جميع النشاطات الدينية.

القرار رقم 144:

¹¹ فقد كما ذكرت **جريدة شينجناغ** الرسمية بعددها الصادرة في 18 نوفمبر 1991 خبر تطهير الحزب الشيوعي من 25 ألف من رجال الدين ممن ليس لهم ولاء له، وأشارت أيضًا في عددها الصادر بتاريخ 16 مارس 1992 أن السلطات الشيوعية اعتقلت 6400 شخصًا منهم 182 متهم بالرجعية ، وأنه سبق أن أعدم من هؤلاء 49 شخصًا في عام 1991 .. راجع: توختي آخون أركين، تركستان المسلمة .. والقضية المنسية، مجلة المنار الجديد العدد (21) ذوالقعدة 1423 هـ شتاء 2003م. <http://www.turkistanweb.com/?cat=29>.

الأجانب لا يصرح لهم بإنشاء معابد أو مؤسسات أو هيئات دينية يتحكمون من خلالها على النشاطات الدينية أو المراكز الثقافية أو المدارس الدينية، كما يمنع الأجانب من الاتصال برجال الدين المحليين وتعيينهم أو توجيه نشاطهم¹².

وفي وقت لاحق (1096/3/28)؛ أصدرت السلطات الصينية قرارا سريا عرف بـ «الوثيقة رقم 7»، واستهدف محاربة الدين بعشرة إجراءات صارمة. وشرعت بتطبيقه في 1996/3/12 عبر ما اشتهر بحملة «إضرب بقوة Yan Da». وكانت أبرز تطبيقات الحملة، بحسب مصادر تركستانية¹³ وأجنبية استهداف المسلمين من منسوبي وموظفي أجهزة الحكم الصيني والنساء والشباب، ومنعهم من الصوم وارتياح المساجد، وحظر التعليم الإسلامي. أما أبرز ردود الفعل عليها فكان ما حدث من انتفاضة في مدينة غولجة ليلة 27 رمضان سنة 1417هـ، عندما وقف رجال المباحث والاستخبارات والشرطة أمام أبواب المساجد، يمنعون الشباب والنساء من دخول المساجد لأداء صلاة التراويح والتهجد، فاشتبك المسلمون معهم، اندلعت ثورة عارمة تدخل فيها الجيش الصيني لتنتهي بمقتل أكثر من 300 مسلم، واعتقال نحو 10 آلاف آخرين. ثم تواصلت الحملة بشهادة وانغ لي جوان Wang Lequan، أمين عام الحزب الشيوعي في البلاد، على متن صفحات جريدة شينجيانغ الرسمية، حيث صرح بتاريخ 1997/7/11: «أن السلطات الصينية اعتقلت 17000 شخص وأرسلتهم إلى معسكرات السخرة لجيش التحرير والبناء». وذكرت الصحيفة بتاريخ 1997/6/21: [أن الأجهزة الصينية هدمت 133 مسجدا وأغلقت 105 مدارس إسلامية؛ في بلدة «قراقاش» وحدها في محافظة «خوتن»].

II. الرقابة الدولية

بدأت رهانات الحكومة الصينية على حزمة قوانينها القمعية وممارساتها الخفية في قمع السكان تتكشف على بفعل نشاطات مراكز الأبحاث الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية. إذ ينقل باحث تركستاني، كمثال، عن د. باول جورج Dr. Paul George، الباحث المستقل في قضايا التنمية السياسية والأمن العالمي، في مقالة له نشرها مكتب مباحث الأمن الكندي تحت رقم 73 في ربيع سنة 1998 بعنوان: [«اضطراب الإسلام في مقاطعة شنجيانغ»] قوله: «أن بكين تعمل بشكل منظم في التحكم والسيطرة على النشاطات الدينية في كافة أنحاء الصين، بدعوى حماية الوحدة الوطنية والاستقرار، ولكن في «شنجانغ»، حيث الإسلام يبدو بشكل ملحوظ في الهوية الوطنية والثقافية المحلية، فتعده بكين تهديدا مباشرا لسلطانها، وتعتبر المساجد والمدارس الإسلامية مراكز استياء لحكمها، ومن ثم تقوم من وقت لآخر باعتقال رجال الدين ومعاقبتهم بعنف»¹⁴.

¹² توختي آخون أركين، تركستان المسلمة .. والقضية المنسية، مرجع سابق.

¹³ توختي آخون أركين، تركستان الشرقية والاحتلال الصيني، 2004/6/6.

¹⁴ توختي آخون أركين، تركستان الشرقية والاحتلال الصيني، 2004/6/6.

وسواء أنكرت السلطات الصينية مثل هذه الشهادات أو اعترفت بها؛ فإن أغلب الممارسات الصينية ضد المسلمين والدين وكذا منظومة القوانين في تركستان الشرقية، والتي نقلها وفصل بها باحثون تركستانيون، وجدت طريقها، أخيراً، إلى المؤسسات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. إذ للمرة الأولى تنجح منظمة دولية (Human Rights Watch)، بالتعاون مع منظمة هيومن رايتس الصينية، في التحقق من حزمة القوانين الرسمية، السرية والعلنية، والممارسات الصينية ضد الإيغوريين في تركستان الشرقية، وتوثقها في تقرير رسمي بعنوان: «ضربات مدمرة: القمع الديني للويغور في كسينجيانغ»، صدر في 12 أبريل / نيسان 2005 على امتداد 114 صفحة اعتماداً على:

- (1) وثائق حكومية وحزبية تم كشفها سابقاً؛
- (2) القوانين المحلية؛
- (3) إحصاءات الصحف الرسمية؛
- (4) المقابلات التي تم إجراؤها؛
- (5) كما يتضمن التقرير ملاحق اشتملت على مقتطفات من الوثائق الرسمية.

لهذا يحتل التقرير منزلة الوثيقة الدولية الأولى والأهم فيما يتعلق بأحوال تركستان خاصة وهو يتحدث للمرة الأولى، في إطار شامل وليس في ثنايا نشرات إعلامية كما كان الحال سابقاً، عن التركيبة المعقدة للقانون والنظام والسياسات التي تحرم الإيغور من الحرية الدينية¹⁵.

ومن جهته يعلق براد آدامز، مدير قسم آسيا في المنظمة، على التقرير بالقول: «تعتبر هذه الوثائق شديدة الحساسية، ولذلك تم حصرها بالتداول الداخلي الحزبي والحكومي. وهي تستخدم بشكل تعسفي لخلق أساس قانوني لاستهداف الإيغور، ولتوليد الخوف لديهم من التجمع والتحدث في المشاكل التي يواجهونها، أو التعبير عن هوية ثقافية بأسلوب مستقل». ويشير التقرير إلى أن الوثائق التي تم الحصول عليها والمقابلات التي أجرتها المنظمة في الصين، تكشف عن نظام متعدد الأطر لمراقبة وضبط وقمع النشاط الديني للإيغور. وتنقل عن وانغ لقوان، أمين عام الحزب في شينجيانغ، قوله أن: «المهمة الكبيرة» التي تواجهها السلطات في شينجيانغ هي: «إدارة الدين وتوجيهه ليكون خاضعاً للمهمة المركزية في البناء الاقتصادي وتوحيد الوطن وحماية الوحدة الوطنية». فلنتوقف، إذن، عند أهم محتويات التقرير طبقاً للملخص المنشور، إذ يذكر التقرير تفاصيل حول:

- [النواظم الجديدة التي تحكم النشاطات الدينية في كسينجيانغ؛

¹⁵ «الصين: القمع الديني للمسلمين الإيغور»، ملخص تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch ، 2005/4/12، نيويورك. على موقع المنظمة: <http://www.hrw.org/de/news/2005/04/10-1>.

• الكراس الذي وُزِعَ داخلياً عام 2000 على كوادر الحزب والحكومة حول تطبيق السياسة على الشؤون الدينية للأقليات، والذي يورد تفاصيل حول الكثير من الممارسات القمعية التي تم تشريعها لاحقاً على شكل قوانين. ويضم أحد الكراسات الرسمية، بحسب التقرير، مجموعة من « المخالفات » التي تسمح فعلياً للسلطات بإنكار الحرية الدينية تحت أية ذريعة، مثل استخدام الدين: « لتنفيذ نشاطات أخرى مضرّة بالوضع السليم للمجتمع»، أو « لتوليد عناصر انفصالية وعناصر رجعية أساسية ». ويتابع الكراس فيقول: « على كل موضوع ينشر [بما فيها الأخبار والمقالات] متعلق بالبحث أو بتقييم الدين الإسلامي أن يؤيد وجهة النظر الماركسية حول الدين، وأن يلتزم بمقياس النواظم والسياسات الدينية للحكومة والحزب ». وتكشف مقالة شارك في التوقيع عليها نائب مدير مكتب إعادة التربية في كسينجيانغ أنه بدءاً من سنة 2001 فإن نصف معتقلي معسكرات إعادة التربية تقريباً معتقلون بسبب: « [انتمائهم] إلى تنظيمات غير شرعية و [انخراطهم] في نشاطات دينية غير شرعية »؛

• القوانين التي تمنع الصغار من المشاركة في أي نشاط ديني؛ وبحسب إحدى الوثائق الرسمية: « لا يجوز للأهل والأوصياء الشرعيين السماح للصغار بالمشاركة في النشاطات الدينية »*؛

• الوثائق التي تعترف بتزايد كبير في عدد الإيغور المسجونين أو الموقوفين إدارياً لمخالفات دينية مزعومة ومخالفات تمس أمن الدولة، بما فيها: « إعادة التربية من خلال نظام العمل » سيئة الذكر؛ ويقول واضعو التقرير أن الرقابة الدينية والتدخل القسري يمتدان ليطالا تنظيم النشاطات الدينية وممارسي النشاطات الدينية والمدارس والمؤسسات الثقافية ودور النشر وحتى المظهر والسلوك الشخصي لأفراد الشعب الإيغوري. وعليه تقوم السلطات المركزية بتقييم كل الأئمة سياسياً بشكل منتظم، وتطالب بجلسات « نقد ذاتي »، وتفرض رقابة على المساجد، وتطهر المدارس من المعلمين والطلاب المتدينين، وتراقب الأدب والشعر بحثاً عن إشارات سياسية معادية، وتعتبر كل تعبير عن عدم الرضى إزاء سياسات بكين « نزوع انفصالي »، وهو ما يعتبر بموجب القانون الصيني جريمة ضد أمن الدولة تصل عقوبتها إلى الإعدام. ففي الحد الأقصى، فإن الناشطين المسلمين الذين يمارسون دينهم بطرق لا تروق للحكومة والحزب يُعتقلون ويُعذبون وأحياناً يُعدمون. ويتم توجيه أقصى العقوبات لمن يُتهمون بالتورط فيما يسمى بالنشاط الانفصالي؛

• القوانين التي تفصل في كيفية تصنيف شؤون الأقليات العرقية والدينية على أنها « أسرار دولة ». وفي السياق علق شارون هوم، المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس في الصين بأن: « بكين تنظر إلى الإيغور على أنهم تهديد عرقي قومي على الدولة الصينية ». كما « يفصل الكراس [المشار إليه في البند الأول أعلاه] في كيفية عمل اثنين من القوانين - يكشفان هنا للمرة الأولى - في الحظر الشديد على الكشف غير المرخص به عن أية معلومة تتعلق بأية أقلية قومية أو أية قضية دينية أو سياسة حتى وإن كانت غير ذات صلة بالأمن القومي ».

* لا تجيز السلطات الصينية دخول المسجد والصلاة فيه لمن يقل عمره عن 18 عاماً.

وفيما يلي، مع بعض التصرف الفني، لمحات مختصرة من بعض المقتطفات الوثائقية والشهادات المحلية التي تكشف عن الممارسات الصينية ضد الحريات الدينية، والتي صيغت بمصطلحات قانونية أو توجيهات تتمتع بسلطة القانون، ونفذت قبل أحداث 11 سبتمبر 2001:

• وانغ لقوان، سكرتير الحزب في كسينجيانغ:

« يجب أن نقوي السيطرة على الشخصيات العامة الدينية، وأن نتأكد أنهم مؤهلون سياسياً. هذا من المطالب الأساسية، كد: الحب الغيور للوطن، تأييد قادة الحزب الشيوعي والنظام الاشتراكي، معارضة الانفصالية الوطنية والنشاطات الدينية غير الشرعية، الدفاع عن الوحدة الوطنية وتوحيد الوطن، الالتزام الواعي بقوانين وسياسات الأمة ... ويجب أن نعزز سيطرتنا عبر إدارة أماكن النشاطات الدينية ومحتويات النصوص»؛

• مواطن إيغوري:

« هذه مدرسة إيغورية، ونحن العاملون هنا معظمنا من الإيغور. ولكن لا يسمح لك لا في البيت ولا في العمل أن تحدث أولادك عن الدين. إن مجرد الحديث عن الدين أمر غير قانوني. حتى مع ابني يفترض أن لا أتحدث عن الإسلام. كيف يمكن ذلك؟»؛

• مسؤول صيني:

« بعض الطلاب الذين يدرسون في مدرستنا، وبالتحديد أولادكم، لم يكن تركيزهم كاملاً على المواد الدراسية لأنهم مشغولون بالصلاة والصيام والانخراط ببعض النشاطات الدينية، وهكذا فإنهم يخالفون الوثيقة رقم خمسة لعام 1996 للجنة تعليم مناطق الاستقلال الذاتي التي تقول على الطلاب أن لا يشاركوا في النشاطات الدينية (الصلاة والصيام وغيرها من النشاطات الدينية) وأن لا يخالفوا قوانين المدرسة»؛

• مواطن إيغوري:

« في قريتنا يأتي عناصر الميليشيا ويفتشون القرويين بشكل منتظم. يأتون في الليل، يفتشون البيوت بيتاً بيتاً، وإذا عثروا على مادة دينية ما يأخذونك للاستجواب. يقولون: « هذه منشورات دينية غير شرعية ». أبي مزارع بسيط، ما يدريه إذا كان قرآنه شرعياً أم لا؟»؛

• بروفيسور إيغوري في أحد معاهد التعليم العالي في كسينجيانغ محروم من تعليم التقاليد الموسيقية المحلية:

« هذا ما حصل لي، رغم أنني لست ممن يمكن أن تسميهم مسلمين متحمسين. فقط خلال الدرس كنت غالباً ما أتحدث عن الأغاني الدينية. فهي أغان منتشرة، ومن السخف أن تمنع الحديث عنها. إنها جزء هام من تقليدنا وتاريخنا الموسيقي، ويفترض بي أن أتعلمه. ولكن في الفصل التالي أخبروني [سلطات المعهد] أنه لم يسجل في صفي ما يكفي من الطلاب، وهذا غير صحيح. وهكذا لم أعلم منذ سنة حتى الآن. هم لم يطردوني وعلي أن لا أتدبر لأنني لا زلت أكل وأحصل على الخبز من الحزب الشيوعي، ولكن كل ما أفعله هو أن أدور حول الحرم الجامعي أو أن أجلس في مكاني. إنه دمار كامل ولكن من الأفضل لي أن لا أتحدث عنه»؛

• مواطن إيغوري:

« نجحت أنا وأقارب لي في تأسيس عمل تجاري، وهذا شيء أفخر به. وكنت من قبل أعمل في أحد المكاتب، أعمل في تموين المدارس بالطعام، ولكن بعدئذٍ قالوا لي: «اللحبة غير مسموحة هنا، ولا حتى الشارب». تساءلت كيف لهم أن يفرضوا علي ما أقوم به من أمور شخصية؟ هذه تقاليدنا، ولا دخل لأحد بها. وهكذا أتحت لي فرصة للسفر فغادرت. ولكن إذا لم تستطع إيجاد عمل آخر، في القطاع الخاص، فإما أن تتضور أو تموت جوعاً؛

أخيراً، يذكر التقرير أنه: خلال جلسات «تبادل الخبرة» يُطلب من رجال الدين أن يتحدثوا إلى المشاركين الآخرين عن مقدار «الصعوبات» و«الحوادث» التي واجهوها في عملهم. كأن يتحدث إمام جامع عن الدروس الدينية «غير الشرعية» التي كان يعطيها، أو كيف استخدم المسجد أحد الكتب الدينية «المحظورة». وقد يتحدثون عن فشلهم في تحذير السلطات من «العناصر» التي كانت «تعرض» أو عن دعوة رجل دين من منطقة أخرى بدون إذن مسبق. وعلى رجال الدين أيضاً الاعتراف بالأخطاء الشخصية، وكيف نشأت لديهم الأفكار «غير الصحيحة». وعليهم أيضاً أن يشارروا إلى مثل هذه الأفعال الخاطئة التي يقوم بها أفراد آخرون من المجموعة¹⁶.

(2) الميزان الديمغرافي

بالتأكيد؛ فإن حرب السلطات الشيوعية على الدين لا تكفي في تغيير هوية البلاد وطمسها. ولا يبدو أنها ستجح لاسيما وأن الإيغوريين شعب ذو تراث إسلامي عقدي وحضاري عريق. كما أن السياسة الصينية ضد الثقافة والاعتقاد والنفس الإنسانية كانت أشد ضرراً على طموحاتها في تحويل البلاد إلى مقاطعة صينية. فالقهر والإذلال والاستعباد في معسكرات السخرة وفرض التجسس والتخويف على السكان وإشاعة عدم الثقة بينهم، وامتهان الكرامة واستلاب الرجولة والأنوثة عبر التلاعب بالشرف والأعراض، رغم أنف العقيدة والأحكام الشرعية، لم تكن سوى مفاعيل غاضبة استوطنت أعماق المكونات النفسية بما يكفي لتحويلها إلى وعاء قابل للانفجار في أية لحظة بصورة بالغة الشدة والعنف. وهي حالة دفاعية مشروعة لن تستطيع الصين تجاهلها أو حتى التصدي لها. وفي هذا السياق يمكن القول أن مآل السياسات الصينية على المدى القريب والمتوسط لن تكون ذات جدوى خاصة وأنها لن تستطيع إخفاءها إلى الأبد ولا اقتلاع ما تزرعه بلا ثمن. فلماذا لجأت إليها الصين إذن؟

¹⁶ قد يبدو مثيراً للضحك والسخرية: [إلزام أئمة وخطباء المساجد بقراءة خطبة الجمعة من كتاب بعنوان: «الوعظ والتبليغ الجديد» قامت بوضعه الهيئة الصينية للإشراف على الشؤون الدينية الإسلامية برئاسة جين خونغشينغ وطبع ونشر في بكين بتاريخ 2001/7/1]، لكنها الحقيقة الأشد إيلافاً على أي مسلم أن يتم إلزامه بدين مزيف لا يلائم سوى عدوه، خاصة في قضايا الأحوال الشخصية كالميراث والزواج حيث يشعر المسلم بلا تلبس أو تمييع للدين بوطأة الأمر وشدة بشاعته! راجع: توختي آخون أركين، تركستان الشرقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مجلة المنار الجديد (العدد 27) يوليو 2004. ولا ننظر أحداً عرض لهذا النوع من الألم كما فعل الأديب الإسلامي نجيب الكيالي في روايته الشهيرة: «ليالي تركستان».

الحقيقة أنه ما من تفسير، مبدئي، إلا أن تكون الصين قد استعملت هذه الإجراءات لكسب الوقت في تفكيك البلاد بصورة واقعية عبر صناعة مجتمع من العدم بحيث يستحيل الحديث عن مجتمع مسلم بقدر ما سيكون سهلا على الصينيين أنفسهم وعلى العالم ملاحظة واقع اجتماعي يقدم تركستان على أنها فعلا مقاطعة صينية لحما ودما. هذا الأمر يجري على قدم وساق عبر ما يمكن تسميته بـ:

- (1) سياسة « الانبئات العرقي* »؛
- (2) العمل على تهجير عشرات الملايين من قومية « الهان » الصينية إلى تركستان؛
- (3) التثنتيت الديمغرافي للفئات العمرية الشابة؛
- (4) تخليط الأنساب؛
- (5) محاصرة معدلات الخصوبة بوسائل شتى.

أما التفسير الآخر الذي تروج له الصين وتدافع عنه بشدة فيتعلق بـ « وحدة الصين » جغرافيا وديمغرافيا. فالصين، بحسب الأطروحة الرسمية، تعرّف نفسها على أنها: « دولة موحدة متعددة القوميات وتتكون من 56 قومية ». ومن بين هذه القوميات التي أمكن تمييزها وفق الإحصاء الخامس لسكان البلاد كلها سنة 2000 يوجد 18 قومية يتجاوز عدد سكان كل منها مليون نسمة. ونقول الأطروحة الرسمية: « لما كانت قومية هان أكثر القوميات الصينية تعدادا؛ وتحتل 92% من مجموع السكان » فقد أطلقت على القوميات الأخرى لقلة عددها تعبير «أقليات قومية»¹⁷. هذا التصنيف تتعامل معه الحكومة الصينية تجاه القوميات الأخرى باعتبار قومية « الهان » هي الصين وما دونها مجرد « أقليات »، لذا يسمون أنفسهم بـ: « الأخوة الكبار ». وهي تسمية تتيح لهم امتيازات الوصاية في القيادة والتوجيه والتصرف والإدارة على غيرهم من القوميات بوصفهم الأنضج والأحرص على مستقبل الصين ووحدتها!

هذا التفكير لم يكن سائدا خلال الحقبة الشيوعية. فالماركسية تقرّ التمييز الاجتماعي على أساس طبقي وليس عرقي مثلما هو الحال الآن في الصين. والقراءة الماركسية لا تعنيها القطرية ولا القومية ولا أي تصنيف اجتماعي

* مصطلح الانبئات (= الاقتلاع). وقد استعملته فرنسا في فترة استعمارها للجزائر (1832 - 1962). وحينذاك كانت الجزائر تسمى بلغة الاستعمار الفرنسي « فرنسا ما وراء البحار ». ولتحقيق هذا الشعار قامت فرنسا بعمليات تفكيك اجتماعي للجزائريين عبر اقتلاع البنية القبلية من جذورها الجغرافية والاجتماعية والثقافية وتوزيع وحداتها على كامل أنحاء البلاد بهدف تضييع الأنساب والانتماءات، فالقبائل التي تقطن شمال البلاد مثلا تم نقلها، جزئيا أو كليا، إلى الجنوب، ثم، في مرحلة لاحقة، جرى تشتيت القبيلة ذاتها، الأمر الذي خلف لدى الجزائريين وحتى للمغاربة بشكل عام مشكلات عويصة في الهوية والأنساب.

¹⁷ حقائق وأرقام، موقع صيني رسمي على الشبكة:

http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss06/node_7012342.htm

آخر بما أنها تعيد كل الصراعات الإنسانية إلى تملك رأس المال. لكن لما نتحدث الصين اليوم في كافة وثائقها الرسمية وخطابها الإعلامي والسياسي عن ضرورة المحافظة على « وحدة الصين » فلأن الأيديولوجية الشيوعية لم تعد صمام الأمان لوحدها القومية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال المنظومة الأيديولوجية أو استنزاف تأثيراتها الواقعية فعليا من الصين ذاتها.

فالصين خاضت صراعاتها الداخلية، على مر القرون، بين السلالات أو القوميات، ولهذا فهي ليست بمنأى عن التفكك القومي وعودة الصراع فيما بين سلالاتها. لهذا لم يكن غريبا أن يكون مصطلح « الانفصال والانفصاليين » أول التعبيرات التي استعملتها السلطات الصينية في توصيف احتجاجات سكان تركستان من قومية الإيغور، ولم يكن غريبا أيضا أن تتضمن خطاباتها الرسمية وتصريحات مسؤوليها مصطلحات من قبيل « وحدة الصين .. الوحدة الوطنية .. أمة موحدة .. الدولة القوية .. دولة موحدة .. التضامن القومي .. وحماية وحدة الدولة .. التسامح .. الاستقرار .. البناء .. الازدهار .. العصرية ... » مقابل مصطلحات: « الانفصال .. التطرف .. الإرهاب .. التخريب .. الرجعية ... ».

والحقيقة أن الصينيين، الذين يرون في تركستان الشرقية بحسب تشين قانغ Chen Gang ، المتحدث باسم الخارجية الصينية « شأنا داخليا » كالشيشان في روسيا، تصرفوا بفزع ظاهر حين وقعت انتفاضة أورومتشي (2009/7/5) رغم أن مطالب المحتجين اقتصر، هذه المرة، على وقف التمييز في العمل أو معاملة السكان كمواطنين من الدرجة الثانية والثالثة. ففي تعقيبه على الأحداث، وبعد اجتماعه بالهيئة القيادية العليا للحزب، نقل التلفزيون الصيني (2009/7/8) عن الرئيس الصيني هو جين تاو Hu Jintao توعده بإنزال: « عقوبات شديدة بالضالعين في المواجهات ... طبقا لما ينص عليه القانون ». ولأن الرئيس الصيني خشي من شدة الأحداث وامتدادها إلى مناطق أخرى غير العاصمة أورومتشي و كاشغار فقد أشار بوضوح إلى أن: « تحقيق الاستقرار الاجتماعي في إقليم سينكيانج الغني بمصادر الطاقة هو مهمة ملحة جدا »¹⁸ لأنها باختصار: « مسألة حياة أو موت »¹⁹ !! بالنسبة لزعيم الحزب الشيوعي الصيني في تركستان.

من الإنصاف القول أن التركستانيين ليسوا مسؤولين عن أمراض الصين؟ وعليه فإذا كان من حق الإيغور المطالبة بالانفصال والاستقلال عن الصين؛ فلأنه من البلاء أن يعتقد الصينيون من قومية « الهان » بأن قدر الإيغور أن يدفعوا ثمن وحدة الصين من عقيدتهم وبلادهم وأنفسهم وحضارتهم ووجودهم. أو أن كل ما على الإيغوريين القيام به أن يقبلوا، فقط، بالعرض الصيني الكريم! ولأن الصينيين يدركون هذه الحقيقة، ويدركون أن عروضهم لم تلق آذانا صاغية عند الإيغوريين لا ماضيا ولا حاضرا ولا مستقبلا فقد عملوا في سباق مع الزمن

¹⁸ [رئيس الصين يتعهد بضرب « مثيري الشعب الإيجوريين »] ، 2009/7/9 ، إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1246346204095

¹⁹ [الصين تتعهد بمعركة « حياة أو موت » ضد الإرهاب] ، وكالة رويترز البريطانية للأنباء ، 2008/8/14.

<http://ara.reuters.com/article/idARAOLR43156920080814>

على تفكيك البنية الديمغرافية للبلاد عبر عمليات تهجير واسعة النطاق من الشرق (قومية «الهان») إلى الغرب (تركستان الشرقية).

فحين قرر الماليزيون أن يصبحوا دولة صناعية عظمى بحلول العام 2050 رفعا شعارا وطنيا يقول: « أنظر إلى الشرق Look At The East»، في محاولة منهم لتمثل النموذج الياباني في التقدم. لكن الصينيين تمثلوا بأشبع نموذج استعماري في سعيهم إلى تفكيك تركستان، فعرضوا شعار: « اذهب إلى الغرب أيها الشاب Xibu da kaifa ». وعبر هذا الشعار، وسلسلة من المغريات من جهة والإجراءات القاسية في التهجير من جهة أخرى، استطاعت الصين أن تنقل بضعة ملايين من قومية «الهان» إلى تركستان، وتحدث فارقا خطيرا جدا في البنية الديمغرافية.

ومع أن الإحصاءات تمثل معطيات بالغة الأهمية في رسم صورة دقيقة عن حقيقة الميزان الديمغرافي بين القوميات في تركستان إلا أنه ينبغي توخي أقصى قدر من الحذر حين الاستعانة بالإحصاءات ذات المصدر الرسمي. فما تكشفه الحكومة الصينية المحلية أو المركزية من معلومات هو ما تريد أن تنشره، في حين أن مسألة القوميات كما تقول التراتيب القانونية الرسمية تعتبر، كما رأينا سابقا، من مسائل الأمن القومي التي يحظر نشرها دون موافقة السلطات الرسمية. لذا فإن المعلومات التي تحصر عدد الإيغور في تركستان بحدود 8.5 مليون نسمة، أكثر من 90% منهم مسلمين، ويمثلون ما نسبته 60% من إجمالي السكان، ليست على قدر من الدقة. كما أن المعلومات التي تقول بأن عدد قومية «الهان» في تركستان يقارب 7.5 مليون نسمة بنسبة 40% تقريبا ليست هي الأخرى موضع ثقة. ولو كانت موضع ثقة فهذا يعني أن الأرقام التي يجري تداولها عن عدد الإيغور والتي تتراوح ما بين 18 - 25 مليون نسمة هي أيضا موضع ثقة. ورغم عدم وجود ما يؤكد أو ينفي دقة هذه التقديرات إلا أن الأرقام الأخيرة تبدو أقرب إلى التصديق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار واقع الأحداث التي اتسمت بالاستمرارية والتحدي وهي تتمتع بقدر كبير من الثقة مقابل ردود الفعل الصينية العصبية وحالة الفرع الرسمي من كل احتجاج شعبي. إذن أين المشكلة؟

المشكلة أن الإيغوريين مستفزون حتى النخاع لخشيتهم من احتواء البلاد ديمغرافيا في المستقبل القريب، مثلما أن الصينيين مرعوبون من أن تقلت البلاد من أيديهم بحيث يتعرض رهانهم الاقتصادي الذي حصروه بتركستان الشرقية إلى تهديدات خطيرة جدا، فضلا عما يهدد بلادهم من مخاطر التفكك القومي. لذا فقد شرع الصينيون في بداية تسعينات القرن الماضي بتنفيذ ما عُرف بحملة « فتح تركستان الشرقية» اقتصاديا وديمغرافيا²⁰، عبر توطين مائتي مليون صيني من قومية «الهان». وإذا ما وجدت مثل هذه الطموحات الخطيرة طريقها إلى التنفيذ دون رادع حاسم لها أو، على الأقل إبطاء لوتيرتها، فلا يمكن أن تنتهي إلا باستئصال كلي، وإلى الأبد، لسكان البلاد وتاريخها وهويتها.

²⁰ توختي آخون أركين، تركستان المسلمة .. والقضية المنسية، مرجع سابق.

4) التهميش الاجتماعي

إذن من حق الإيغوريين أن يستبد بهم القلق على مصيرهم وهم يراقبون بغضب وقهر بالغين كيف تنخفض معدلات الخصوبة بينهم وتضرب البنية الديمغرافية في جواهرها في بعض المدن حيث بدأت الكفة تميل لصالح قومية « الهان ». ومن حقهم، أيضا، أن يحشدوا لكافة عناصر القوة المادية والدينية والتاريخية والثقافية وحتى المسلحة كلما تيقنوا أن السلطات الصينية تحول بينهم وحقهم في بلادهم أو التمتع بثرواتها المستنزفة بلا أية رقابة أو محاسبة، فضلا عن التمييز ضدهم في العمل والتعليم والصحة والسكن عبر وسائل قسرية بالغة القسوة مثل:

- (1) تهجير الفتيات وما يتمخض عنه من نقص في النوع،
- (2) دفع القوميتين إلى الزواج المختلط طوعا أو كرها؛
- (3) معاقبة المطالبين بحقوقهم المسلوبة ممن لا ترى فيهم الصين إلا تهديدا قوميا يستحق الاستئصال إما بالهرب من البلاد أو الزج بهم في معسكرات السخرة مما يعني المزيد من الاستنزاف في الموارد البشرية؛
- (4) تحديد النسل وعقر النساء وقتل الأجنة؛
- (5) الزج بمئات الآلاف من النساء في أسواق الدعارة الصينية*؛
- (6) فرض التجهيل عبر تشجيع الطلبة الصينيين والعمال المهرة والخبراء والفنيين على الهجرة إلى تركستان بكل ما يخلفه من تمايز في التعليم والتأهيل وفرص التوظيف لدى الإيغوريين؛
- (7) إقامة معسكرات وسجون لمعاقبة المجرمين الصينيين في تركستان، ومن ثم إجبارهم على الاستيطان في البلاد كأحد وسائل التهجير فضلا عن زرع شريحة مجرمين في البلاد لن تتوانى عن إشاعة الجريمة والفساد في البلاد، أو ... إلخ

لكن الأسوأ أن يؤدي اختلال الميزان الديمغرافي إلى الزج بالتركستانيين فيما هو أشد خطرا من الهامشية الاجتماعية لدرجة أن سقف المطالب السياسية انخفض مع أحداث أرومتشي (2009/7/5) إلى مطالب اجتماعية. ولا عجب أن تعيد ربيعة قدير، رئيسة المؤتمر الإيغوري العالمي، عنف الأحداث في تصريح لمجلة « فوكس - 2009/7/12 » الألمانية إلى: «الحكومة الصينية (التي) منحتنا - منذ سنوات - نوعا من الحكم الذاتي، ولكنها لا تزال تعاملنا كحيوانات ... كمواطنين من الدرجة الثانية»، وهو ما سبق وأشارت إليه صحيفة « كريستيان ساينس مونيتور » الأمريكية من أن الإيغوريين أصبحوا: « مواطنين من الدرجة الثانية؛ فهم ممنوعون من مجرد

* وفي السياق أورد بيان أصدره المركز الإعلامي للحزب الإسلامي التركستاني (1 ربيع أول 1430) إحصائية تفيد أنه: « تم نقل مليونيين من الفتيات المسلمات إلى الصين، وفي المقابل ينقلون أعدادا كبيرة من الصينيين إلى تركستان من أجل اختلاط الأنساب بينهم وبين الشعب التركستاني، وتُسجن كل من تعترض على هذه السياسة أو تُعرض للغرامة المالية وإلى غير ذلك من القهر والذل ».

تمثيل هامشي في الهيئات الحكومية، كما لا يُسمح لهم باستخدام لغتهم في المدارس»²¹. أما عليم سيتوف، الأمين العام لرابطة الإيغور بأميركا، فقد صرح بأن: « كل ما يطالب به الإيغور هو أن توقف الصين التمييز العنصري ضدهم، غير أنهم يواجهون بقمع لا يمكن تصوره»²². مثل هذه التصريحات يمكن ترجمتها وفق المصطلحات السوسيولوجية بمفهوم «الهامشية الاجتماعية»، لكن ليس بالمحتوى الرأسمالي الأوروبي القادم على أنقاض الإقطاعية، والذي تصدى له مصلحو أوروبا في أواخر القرن 19 وأوائل القرن العشرين، بل بالمحتوى الاستعماري المفروض بفعل بطش السياسات الصينية التي حولته إلى « تهمة اجتماعية » متعمد.

فلما انطلقت عجلة الرأسمالية والتصنيع في أوروبا، أوائل القرن التاسع عشر، كان من الطبيعي أن يصاحبها تفكك في المنظومة الإقطاعية التي كانت تشكل إجمالي الاقتصاد الأوروبي. لكن، ككل عملية تغيير كبرى، لا بد من الكثير من الألم والمعوقات قبل أن يتحقق الاندماج الاجتماعي في النظام الجديد. ولأن عملية التحديث الجديدة سحبت البساط من تحت أقدام الريف تاركة فيه فيضا كبيرا من الفلاحين وقعوا فريسة للبطالة فقد اضطرت قطاعات واسعة منهم إلى التوجه نحو المدينة بحثا عن عمل يقتاتون منه، وحيث مركز النقل الجديد في الاقتصاد الوطني. ومن جهتها خضعت المدن لعملية تحديث شاقة استهدفت تجميلها وإعادة تخطيطها وبناء الأحياء القديمة فيها بما يتلاءم وتطورها خاصة مع توفر فائض من الرأسمال الكافي لتمويل عمليات التحديث. لكن بعض الشرائح القادمة من الريف استعصى إقناعها بضرورة تغيير نمط حياتها وسلوكها، وفضلت العيش فيما عرف بالأحياء الهامشية القذرة، والتي كانت تنتشر في المدن الأوروبية وعلى حوافها. هنا بالضبط تدخلت شريحة المصلحين الأوروبيين الذين تولوا فكرة إقناع هذه الشرائح، طوعا أو كرها، بوجوب الاندماج في النظام الجديد حرصا عليهم، وعلى مستقبلهم، ولتأمين حياة كريمة لهم. والسؤال: هل هذا ما فعلته الصين في تركستان الشرقية؟

الثابت، حتى إعداد هذه الدراسة، أن التحديث الذي استهدف المدن والحوضر في تركستان الشرقية مكن قومية « الهان » من الاستئثار بالأغلبية والنفوذ والسلطة والرأسمال بعكس قومية الإيغور التي جري استبعادها من العملية. فالمؤشرات تدل على أن الإيغور ليسوا مشمولين بخطط التنمية الصناعية، ولا بمردودها، كون المشروع الاقتصادي صيني صرف، ليس للبلاد فيه حظ يذكر من التنمية إلا لسكان المدن حيث تتركز قومية « الهان ». والسؤال ثانية: إذا كان المهاجرون من «الهان» هم الذين يسيطرون على المدن فأين ذهب سكان البلاد من الإيغور؟

²¹ نقلا عن أحمد عمرو: الإيغور مسلمو الصين المنسيون، 2009/7/6، موقع مفكرة الإسلام:

<http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2009/07/06/84599.html>

²² الإيغور تعكر احتفالات الصين، قناة الجزيرة الفضائية، 2009/7/6، نقلا عن صحيفة « لوس أنجلوس تايمز »

الأمريكية. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/434E74CE-09D1-4A13-B650-45298F300F12.htm>

لأن جغرافية تركستان الشرقية واسعة النطاق (1.6 مليون كيلو متر مربع)، وتغطيها صحراء تكلامكان الشاسعة وسلاسل الجبال؛ فلم يتبق أمام السكان إلا السكن في الواحات حول مجاري المياه، عند حواف المنحدرات الجبلية التي تمثل فقط 4.5% من مساحة البلاد²³. وبحسب جين فران أويس هتشيت، مدير مركز الدراسات الفرنسية عن الصين المعاصرة في هونج كونج، فإن: «السكان الإيغور محصورون في المناطق الريفية، ومحصورون في الحرف الزراعية التي لا تضيف لهم أية مكاسب مادية أو معنوية توازي ما تقدمه المصانع والشركات البتروكيمياوية لغيرهم من السكان»²⁴. وفي السياق ثمة إشارات إلى أن مستويات الدخل تقيد بأن الفارق بين سكان المدن والقرى وصل إلى ثلاثة أضعاف. ومن جهتها ذكرت «كريستيان ساينس مونيتور» في تحقيق مطول لها عن البلاد (2008) أنه: «بمساعدة الحكومة صار أتباع عرقية الهان هم المسيطرون على غالبية المصانع والشركات، ولا يقبلون عمالة بها من غيرهم؛ مما اضطر الإيجوريين إلى امتحان أعمال متدنية مثل الخدمة في المنازل»²⁵.

إن لم يكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يكذب أو يراوغ سياسيا أو يبتز تعاطف العالم حين أكد في تصريحات لمحطة (NTV) نقلتها «رويترز 2009/7/10» تعليقا على ما يجري في تركستان بأن: «الأحداث التي تشهدها الصين لا تعدو كونها أعمال إبادة جماعية» مضيفا بأنه: «لا يوجد فائدة من وصفها بوصف آخر». كما لم يكن ديل شات راشيت، المتحدث باسم مؤتمر الإيغور العالمي، يبالغ هو الآخر حين علق، من منفاه بالسويد، على «غضب مكبوت» يتزايد منذ مدة طويلة لدى الإيغور الذين: «تعبوا من المعاناة في صمت»²⁶.

4) تركستان بعد أحداث 11 سبتمبر

تأوي تركستان بعضا من المنظومة الاستراتيجية الدفاعية للصين كالصواريخ الباليستية علاوة على كونها ساحة للتجارب النووية الصينية. وقد يصلح هذا الوضع كتفسير نسبي لإصرار الصين على الاحتفاظ بالبلاد. لكن القول بأن الصين ترغب بإيجاد منطقة عازلة لحمايتها من الإرهاب والنفوذ الروسي في الغرب فهذا مما لا يمكن قراءته إلا كترويج قاصر للسياسة الصينية وهي تحاول، بصورة محمومة، استغلال أحداث 11 سبتمبر لجني أقصى ما يمكنها من المكاسب السياسية والأمنية على حساب الإيغور، وإلا فما علاقة الأحداث باحتلال البلاد وتغيير اسمها ونهب ثرواتها والسعي لتفكيكها ومحاربة أهلها وعقيدتهم بشتى السبل؟

²³ توختي آخون أركين، تركستان الشرقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، <http://www.turkistanweb.com/?p=605>.

²⁴ إفتكار البنداري، تركستان الشرقية.. منجم ثروات للصين، مرجع سابق.

²⁵ نقلا عن المرجع أعلاه.

²⁶ مئات الضحايا باحتجاجات غرب الصين، فضائية الجزيرة، 2009/7/6، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BABFD01B-C073-4580-A4E3-6F0EFF3F299B.htm>

الجواب: ما من علاقة تذكر. لكن المناخ الدولي يتيح للصين فعلاً تحقيق بعض المكاسب المحلية والإقليمية على خلفية تقاطع المصالح مع باكستان والهند وروسيا مثلاً أو دول تركستان الغربية على وجه الخصوص، وكذا تطوير منظومتها القانونية الداخلية بما يمكنها من خفض سقف الحريات إلى أدنى مستوى ممكن لمواجهة الاحتجاجات الشعبية التي رغم أنها لم تستطع حتى الآن أن تصفها بأكثر من « أحداث شغب » إلا أن عقوباتها باتت تصل إلى حد الإعدام. فلنتابع، إذن، ما يمكن تسميته بسياسة الهروب إلى الأمام بدلاً من مواجهة الحقيقة.

I. على المستوى الدولي

اقتصرت المصطلحات التي استعملتها السلطات الصينية ضد الإيغور قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 على « الانفصال والانفصاليين » من جهة أو « التطرف والمتطرفين » من جهة أخرى. لكنها بعد الأحداث التي رأت فيها الصين « فرصة لا تعوز » بدأت تستعمل مصطلح « الإرهاب والإرهابيين » في توصيفها لكفاح الإيغور. وشرعت بعملية استثمار أمني على المستوى الدولي والمحلي. فأعلنت، بعد بضعة أيام من وقوع الأحداث عن انضمامها للحملة الأمريكية فيما يسمى بـ « مكافحة الإرهاب العالمي »، واعتبرت، بأثر رجعي، سلسلة من الأحداث والاحتجاجات الشعبية التي وقعت في تركستان خلال تسعينات القرن العشرين، أعمالاً إرهابية. وفي هذا السياق سارع المتحدث باسم وزارة الخارجية سون يوشي (2001/10/18) إلى القول بأن: « الأنشطة الإرهابية التي يرتكبها ناشطون من تركستان الشرقية في إقليم سينكيانغ الصيني تمثل مخاطر ليس على أمن واستقرار الصين وحدها وإنما على المنطقة كلها »، وبناء عليه أعلن أن الصين: « سوف تنضم إلى المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب بما في ذلك في تركستان الشرقية ». فما الذي جنته الصين من انضمامها للحملة؟

حين نشأ ما يعرف بمنتدى شنغهاي الخماسي (26/4/1996) من الدول الخمس (روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان ثم في 15/6/2001 أوزبكستان) لم يكن له من هدف سوى حل الخلافات الحدودية والاتفاق على إجراءات ثقة في المجال العسكري لتخفيف التوتر في المناطق الحدودية تمهيداً لتوقيع اتفاقيات مشتركة بهذا الشأن، لذا فهو لم ينشأ، بدايةً، كمنظمة إقليمية دولية، آنذاك، بسبب افتقاره إلى ميثاق يحدد مبادئه أو قواعد تنظم عمله وشروط العضوية فيه²⁷. لكنه تحول، في اجتماعاته اللاحقة، إلى ما يشبه الناطق باسم السياسة الصينية كلما تبين أنه يستعمل نفس مصطلحاتها في تصريحات أعضائه أو بياناتهم المشتركة.

ففي أعقاب القمة الخماسية لدول المنتدى التي عقدت في شهر آب / أغسطس سنة 1999 صدر « إعلان بشيك - قيرغستان » متضمناً اثني عشر بنداً جاء في نص أحدها ما يلي: « تشير الأطراف إلى أهمية المقاومة الفعالة للإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات والسلاح والهجرة غير المشروعة وغيرها من أشكال الإجرام المنظم وظواهر

²⁷ علي الصالح، منتدى شنغهاي.. هل يتحول إلى قطب عالمي جديد؟، 2008/10/3، موقع فضائية الجزيرة:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9570F622-9AF6-4176-A1F3-5AAA8628C828.htm>

الانفصال القومي والتطرف الديني». لكن يبدو أن الصين ودول المنتدى لم يكتفيا بالحديث عن مقاومة الظواهر وحدها أو مكافحة الإرهاب فاستبقا أحداث 11 سبتمبر بقمة (دوشنبه - طاجيكستان، حزيران / يونيو سنة 2000 ضمت أوزباكستان) لتطرحا فكرة إنشاء مركز لمقاومة الإرهاب والانفصال والتطرف، وهو ما تفتتاحه لاحقا. وبعد عام كانت اللجنة الدائمة في البرلمان الصيني على موعد لإقرار معاهدة شنغهاي لمكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف²⁸. والسؤال: هل لهذا المنتدى سياسة أو أطروحة غير ما تراه الصين ومعها حلفاءها الجدد؟ وهل له مفردات أخرى غير المفردات الصينية؟

لا شك أن أحداث سبتمبر مكنت الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى وحتى الهند وباكستان من استغلال التوجه الغربي المحموم في محاربة تنظيم القاعدة والتيارات الإسلامية وحتى الحركات الوطنية في المنطقة سعيا منها إلى تصفية حساباتها الداخلية مع مثل هذه القوى. ففي 2001/11/28 بدأت الصين وروسيا، في أول اجتماع من نوعه بين الدولتين، محادثات في العاصمة الصينية - بكين بشأن التعاون لـ « مكافحة الإرهاب». ثم ارتفع سقف التنسيق بين الجانبين ليصل، خلال اجتماع وزراء خارجية منظمة شنغهاي للتعاون (2002/1/7)، إلى مستوى التعهد بـ: « محاربة الإرهاب داخليا وخارجيا بأشكاله كافة وعلى جميع الصعد» كما ورد على لسان وزير الخارجية الصيني تانغ جيا شيوان Tang Jiaxuan ، والإعلان عن استعداد الدول الست لـ: « إنشاء وكالة إقليمية لمحاربة الإرهاب» وليس مركزا فقط، بل والعمل على « إيجاد آلية لمواجهة الأزمات». وبلغة مشتركة أوضح « شيوان» في كلمته: [أن كل الدول الأعضاء تؤيد المواقف والجهود التي تقوم بها الصين: « فيما يتعلق بالإرهابيين في تركستان الشرقية والجهود التي تقوم بها روسيا تجاه الإرهابيين الشيشان وتعتبر هذه الجهود جزءا من الحرب العالمية على الإرهاب»]²⁹. وفي ختام الاجتماع وقع الوزراء على بيان مشترك يحذر من: « الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف» في كل دول المجموعة. ورغم أن البيان يعكس في الواقع مصالح الدول المعنية إلا أن لغته صيغت بمصطلحات صينية في الصميم، مما يعني أن الصين:

- (1) فرضت منطقتها ولغتها مجددا على دول المجموعة؛
- (2) وحصلت على تشريع إقليمي بقمع الإيغور في تركستان؛
- (3) وعلى حق مطاردة مئات الآلاف من الإيغور في روسيا ودول المجموعة، والتضييق عليهم، ومنع أي نشاطات سياسية أو ثقافية لهم مقابل أن تعترف الصين؛
- (4) بأن الشيشان: « شأن داخلي » روسي مثلما هي تركستان كذلك بالنسبة للصين.

²⁸ الصين تقدر معاهدتين دوليتين لمحاربة الإرهاب ، 2001/10/28 ، <http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=18901> ، كما أقر البرلمان الصيني التوقيع على معاهدة « منع التفجيرات»، كأول وثيقة قانونية عالمية تتناول مكافحة الإرهاب والتفجيرات، وهي المعاهدة التي وقعت عليها 58 دولة عليها حتى نهاية عام 1999.

²⁹ الصين ومنظمة شنغهاي يتعهدون بمكافحة الإرهاب ، 2002/1/7 ، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=23856>

وما أن مضى أسبوعين على صدور بيان الحزب الشيوعي (2002/1/5) الذي قضى باتهام الجماعات الإسلامية في الإقليم بترويج « أفكار انفصالية» حتى أصدرت الحكومة الصينية ما أسمته بـ « الكتاب الأبيض»³⁰ المكون من 8000 كلمة تحت عنوان: « قوى " تركستان الشرقية " الإرهابية لا يمكن أن تتصل من مسؤوليتها عن الجرائم». وبأثر رجعي³¹ وانتهازية فظة، حمل الكتاب القوى التركستانية مسؤولية الإرهاب مشيراً إليها بالقوى: « الإرهابية .. الانفصالية .. المتطرفة» دون أن يستثن أحدا منها حتى القوى السلمية أو يميز، على الأقل، بين مؤسسة مدنية أو جماعة مقاتلة. وذهب إلى أبعد من ذلك في إنكاره لكل التاريخ الإسلامي في تركستان في ضوء وصفه للمؤرخين المسلمين بـ « المستعمرين القدامى» وكأنهم إرهابيين بالتقادم، مع أن الإسلام، كما يقول الكتاب نفسه: « دين يحب السلام»! كما حاول رسم صورة مثالية بالإشارة إلى أن: « القوميات المختلفة في شينجيانغ ذات تقاليد مجيدة متمثلة في حب التضامن القومي وحماية وحدة الدولة» بما يكفي ويزيد لاستقبال الإيغور، عن طيب خاطر، ملايين الأفراد من قومية « الهان» وكأنهم أنصار العصر أو الفاتحين الجدد! فعلا إن مما أدرك من كلام النبوة الأولى أنه إذا لم تستح فاصنع ما شئت. ولسنا ندري في أية خانة يمكن تصنيف مثل هذا الكذب والرياء من دولة كبرى يفترض بها أن تحذر من انزلاقات أخلاقية بهذا المستوى والحجم؟

لا ريب أن الصين التي لم تعترف بكتابها الأبيض:

- بتاريخ البلاد؛ ولا بمحاولاتها المحمومة لتفكيكها؛ ولا بجرائم التذويب العرقي؛ ولا بنهب ثروات البلاد؛
- ولا بحربها على الإسلام وهي تصفه في ملصقاتها المعلقة في الشوارع وعلى الطرقات بـ: « أفيون الشعوب .. الإسلام ضد العلم .. الإسلام اختراع أغنياء العرب .. الإسلام في خدمة الاستعمار»؛
- ولم تعتذر عن أية جريمة ارتكبتها بحق الإيغور المسلمين؛ ولا بمعاناتهم؛ ولا باختراق أخص خصوصيات النفس البشرية؛
- بل أنها سعت جاهدة إلى جرّ المجتمع الدولي للقبول بأطروحتها البائسة عبثا ... ؛

³⁰ الكتاب الأبيض، مرجع سابق.

³¹ اتهمت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية يوم 14 نوفمبر 2002 ، الإيغور بالمسؤولية عن أعمال إرهابية مزعومة: [وقعت خلال السنوات العشر الأخيرة في تركستان الشرقية؛ حيث دلت على ذلك بالثورات الشعبية التي قام بها الإيغور خلال التسعينات احتجاجاً على القمع الصيني، ومن أمثال ذلك ثورة « بارين - 1990»، وثورة « غولجا - 5 شباط / فبراير 1997»، ومظاهرات « خوتان - آب / أغسطس 1998، وغيرها من المظاهرات السلمية التي قام بها الإيغور للتعبير عن احتجاجهم على القمع وسوء المعاملة والتمييز العنصري ضدهم من قبل سلطات الاحتلال الصينية]. نقلا عن: توختي آخون أركين، تركستان المسلمة ... ، مرجع سابق.

كل هذا الإصرار والتزييف والتناقض في الخطاب الرسمي يحصل؛ لأن الصين في الحقيقة تخاطب ذاتها لتقنع نفسها وحدها لا لتقنع الآخرين، وهذا بالضبط ما ندعوه بسياسة الهروب إلى الأمام، وهي بلا شك حالة فزع نفسي تصيب « الأخوة الكبار» الذين لم يتوقعوا حتى بعد أن اتهمت الحكومة الصينية في 15/12/2003 أربع منظمات تركستانية بالإرهاب³²، وهي:

- 1) الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية ETIM (الحزب الإسلامي التركستاني).
- 2) مؤتمر شباب الاويغور الدولي WUYC ، ميونيخ - ألمانيا.
- 3) المركز الإعلامي لتركستان الشرقية ETIC ، ميونيخ - ألمانيا.
- 4) منظمة تحرير تركستان الشرقية ETLO
- 5) وفي وقت لاحق (2010/2/3) ظهرت لافتات حكومية في مدينة كاشغار تحذر من حزب التحرير الإسلامي ك: « جماعة إرهابية» كتب عليها: « اضربوا حزب التحرير الإسلامي بقوة» و « حزب التحرير الإسلامي منظمة إرهابية عنيفة».

لكن مثل هذا الإعلان لم يجد آذانا دولية صاغية، بل أن منظمة العفو الدولية « أمنستي» ردت باعتبار مؤتمر شباب الإيغور الدولي والمركز الإعلامي لتركستان الشرقية مجموعتان سياسيتان تعملان من ألمانيا على تعميم التقارير التي تقضح الانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان ضد الإيغور، وتطالبان بالحكم الذاتي أو الاستقلال للمقاطعة، مع ملاحظتها أن الحكومة الصينية لا تفرق بين المقاومة المسلحة والمطالبة السلمية بحق حرية العبادة والاجتماع والتعبير، فهي تعتبر، والكلام للأمنستي، أية مطالبة بحكم ذاتي أوسع أو استقلال حركة انفصال عرقية، وتصف النشاط السلمي للمعارضين بالإرهاب، طلبا لدعم دولي لقمع كل أشكال المعارضة³³.

حين وصف «الكتاب الأبيض» ثورات الإيغور وهتافاتهم بـ « المسعورة» لم يكن يدرك أن الشعار الصيني في العالم لم يعد يحتمله أحد حتى ممن سمعوا أو قرؤوا، فقط، ولم يشاهدوا الكثير من المذابح الصامتة التي تعرض لها الإيغور خلف الأسوار منذ عشرات السنين. وكان من الممكن أن يبقى الملايين من البشر مستغفلين لولا حالة السعار الصيني التي أنطقت الشجر والحجر.

³² ووفقا لباحث تركستاني؛ فالعامل المشترك للمنظمات الأربعة أن رؤسائها هم من الشبان الدارسين في مدارس الصين الشيوعية في تركستان الشرقية، والمهاجرين منها منذ عام 1985، وما عدا الأولى المدرجة على قائمة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية، فالباقون لم تكن لهم دراسة إسلامية، ومعرفتهم الدينية محدودة، ولا تؤهلهم لقيادة جماعات دينية أصولية، ولم يمارس أحدا منهم الإمامة أو العمل الدعوي أو المشيخة الدينية، وحتى التهمة التي وجهتها اليهم السلطات الصينية لم تكن واضحة ومحددة، بل وصفت هذه المنظمات كلها بالإرهابية. راجع: توختي آخون أركين، تركستان الشرقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مجلة المنار الجديد (العدد 27) يوليو 2004.

³³ « أمنستي»، نشرة رقم 288، لندن، 19/12/2003.

II. على المستوى المحلي

بالتوازي مع حملتها الدولية؛ عكفت الحكومة الصينية بعد هجمات 11 سبتمبر على إجراء تعديلات على قانونها الجنائي. وبينما كان العالم مشغولا في قلب العاصفة باحثا عن الفاعلين، ومتربحا لردود الفعل، بدأ الإعلام الغربي وأجهزة الأمن الدولية تشيع أنباء عن تلقي دوائر ومؤسسات رسمية وصناديق بريد لشخصيات عامة ... مغلفات قيل أنها تشتمل على مسحوق سام يعرف بـ « الجمرة الخبيثة ». وبدأ الأمر وكأنه حملة ترويع منظمة ضد العامة من الناس بهدف حشد التأييد لما يسمى بالحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. لكن كما بدأت الحملة الإعلامية فجأة فقد توقفت أيضا فجأة.

وحدهم الصينيون كانوا مشغولين بتعديل قوانينهم الجنائية لمواجهة جرائم تتعلق بالجمرة الخبيثة والمواد المشعة! والحقيقة أنهم كانوا في نشوة مما تتيحه لهم أحداث 11 سبتمبر من إكساب الكثير من القوانين العرفية أصلا والمستخدمة ضد الإيغور صفة القوانين الرسمية، زيادة على سن تشريعات جديدة. وعلى رأي المثل: « إذا هبت ريحك فاغتمها ». هذا ما فعله الصينيون. ففي 2001/12/17 أعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة « شينخوا » أن البرلمان بدأ جلسة مطولة لمناقشة مسودة التعديلات التي ستمنح الحكومة حقوقا دستورية أكبر في التعامل مع الحركات التي تسمى بالإرهابية. ونقلت الوكالة عن وصفتهم ببعض النواب البارزين قولهم: [إن التعديلات صيغت بطريقة تعطي السلطات صلاحيات: « لحماية الأمن القومي والنظام الاجتماعي وحماية المواطنين وأملاكهم »]. وأنه: « من المتوقع أن تعزز التعديلات الجديدة الإطار القانوني لمعركة الحكومة الصينية ضد الإرهاب »³⁴.

وبموجب القانون الجنائي في الصين فإن أحكام الإعدام تجري على سلسلة من الجرائم المدنية كتهديب المخدرات والسطو المسلح وجرائم الاغتصاب والقتل. أما عقوبة الجرائم الإرهابية فتصل فقط إلى عشر سنوات. لكن بحسب مسودة التعديلات المقترحة التي أجازها البرلمان الصيني في 2001/12/24 ارتفع سقف العقوبة إلى الإعدام. وبين نائب مدير لجنة الشؤون القانونية في البرلمان هوية المستهدفين بالعقوبة بكونهم أولئك: « الذين ينشرون المواد السامة أو المشعة أو المعدية »، بالإضافة إلى: « المشاركين في تصنيع هذه المواد والمتاجرين فيها والذين يقومون بتخزينها »، علما أن عقوبة جرائم السموم بحسب صحيفة « China Daily - 2001/12/25 » الحكومية لم تكن، قبل التعديلات، لتزيد عن ثلاث سنوات. أما: « أولئك الذين ينشرون تهديدات كاذبة أو معلومات ملفقة عن عمليات إرهابية مزعومة » فسوف يستمتعون بعقوبة تصل إلى « خمس سنوات سجن ».

من تابع انتفاضة الإيغور في العاصمة أورومتشي؛ لا شك أنه لاحظ كيف تحول الاحتجاج السلمي للسكان حين طالبوا بفتح تحقيق حول مقتل العمال في المصانع الصينية ومعاقبة الجناة إلى مذبة على يد

³⁴ الصين تناقش تعديل قانونها الجنائي لمواجهة الإرهاب، قناة الجزيرة الفضائية، 2001/12/17،

<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=22507>

الجيش والشرطة الصينيين أودت بحياة نحو 1400 قتيل وجريح؛ وفي المقابل فإن من شاهد الرئيس هو جين تاو Hu Jintao على شاشة التلفزيون الصيني (2009/7/8) لا شك أنه أصيب بالذهول وهو يراه ، بعد اجتماعه بالهيئة القيادية العليا للحزب، يتوعد بإنزال: «عقوبات شديدة بالضالعين في المواجهات ... طبقا لما ينص عليه القانون». أما لي زهي، رئيس الحزب الشيوعي في الإقليم، فما كان منه إلا توضيح ما قاله رئيسه، في مؤتمر صحفي، بأن: « المحرضين الرئيسيين يمكن أن يعدموا »³⁵.

والسؤال بموجب التعديلات القانونية الجديدة: هل استخدم المحتجون على الظلم، والذين تسميهم الصين بـ « مثيري الشغب»، الجمرة الخبيثة في احتجاجاتهم كي تنفذ الصين بحق بعضهم لاحقا أحكاما فعلية بالإعدام؟! وهل من حق الصين أن تعلن عن تنفيذ عقوبات بالإعدام ضد ناشطين اجتماعيين أو سياسيين؟ أو أن تحتفظ بحيثيات الأحكام الصادرة والمحاكمات باعتبارها، كالعادة، معطيات سرية تتعلق بأمن الدولة؟ وإذا كانت هذه الممارسات الخفية قانونية ألا يمكن القول أن جرد الإعلان عن تنفيذ أحكام الإعدام بلا أية حثيات إرهابا رسميا من قبل الدولة؟

كان على « الأخوة الكبار»، كما يحسبون أنفسهم، أن يسترشدوا بـ « حكمة الشرق»، وأن يراجعوا مواقفهم وممارساتهم بعد الأحداث، لكن بما أنهم في حالة سُعار، فقد مضوا، كالعادة، في سياسة الهروب إلى الأمام عبر تفويض الجيش وتأهيله للمشاركة في « مكافحة الإرهاب». فقد نقلت صحيفة « Daily China - 2009/7/31 » عن الجنرال العام منغ قوه بينغ Meng Guo Ping ، بعد تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الروسية على مكافحة الإرهاب، قوله أن: « الجيش يعمل على صياغة مرسوم لعمليات مكافحة الإرهاب استنادا إلى خبرته في المهمات المعنية على مدار السنوات القلائل الماضية».

ولأنها المرة الأولى التي يتسلم فيها الجيش مهمات ذات طابع سياسي منذ تأسيسه قبل 82 عاما؛ فإن القراءة الأولية لمثل هذا الإجراء تشير إلى أن مهمة الاحتفاظ بتركستان الشرقية قد تناط مستقبلا للجيش كما هو الشأن في روسيا، وهذا ليس إلا تفويضا خطيرا له في إدارة تركستان بغطاء رسمي وتشريعي من القيادة السياسية، وإلا ما كان الجيش بحاجة للأنحة القانونية توجه سياساته وعملياته العسكرية. إذ نقلت الصحيفة، أيضا، عن الجنرال بينغ - Ping القول: « يمكن إعطاء الجيش المهمة الرئيسية لتوفير قوات خاصة لمكافحة الإرهاب والدعم الاستخباراتي»، مشيرا إلى أنه: « سيتم إجراء مزيد من التبادلات مع القوات المسلحة الأجنبية، تضم مشاطرة المعلومات بشأن مكافحة الإرهاب، لافتا إلى أن العمليات الخارجية ستشمل بذل جهود مشتركة لتجريد الإرهابيين من السلاح، بينها إجراءات لاستدراجهم وسحبهم خارجا».

³⁵ تشديد الإجراءات بشنغهاي وقلق إسلامي، قناة الجزيرة الفضائية، 2009/7/9، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1293941-C813-45D8-B448-EB53A06981EE.htm>

خلاصة

انتهى عصر الكذب والخداع والتضليل والتزوير والتحريف والإنكار. وانتهى عصر المذابح الصامتة، ولم يعد للمكابرة والغطرسة والعصا الغليظة الأثر الكبير في تقرير مصائر الأمم والشعوب. وتوارت من الأذهان الحكمة القائلة: أطلبوا العلم ولو في الصين

وعلى الرغم من الجهل المدقع لدى الشارع الإسلامي بأحوال تركستان إلا أن أحداث أوروميتشي فجرت لدى العامة من المسلمين صمت العقود الماضية لتكشف لهم عن صلابة شعب مثير للإعجاب والتقدير والاحترام، وجدير بالتضامن والنصرة خاصة وهو يواجه أعتى نظم الاستعمار العالمي منذ عشرات السنين دون أن يشعر به أحد.

وفي المقابل فجرت الأحداث لديهم غضبا مريرا على الصين التي ظهرت كمن غدر بالمسلمين طوال عقود المعاناة وهي تلعب دور الصديقة والنصرة لقضايا الأمة في المحافل الدولية ضد إسرائيل والولايات المتحدة بينما الحقيقة أنها أشد ظلما وفتكا على الإسلام والمسلمين في ديارهم.

تعلم الصين أن المواقف العربية الرسمية البائسة عجزت عن اتخاذ موقف لنصرة الإيغور إما خدمة لمصالحها الاقتصادية أو لأن لديها ذات المشاكل أو ما يماثلها في بلدانها³⁶ أو لأنها تخلت عن كل أشكال المقاومة بتبنيها للأطروحة الغربية. لكن إذا كانت المواقف التضامنية والسياسية في العالم الإسلامي، الشعبية منها والرسمية والوطنية، تُصاغ وفقا لما تتطلبه المصالح والأيديولوجيات، فقد تصيغها غدا العقائد. ولا شك أن إرهابات الكفاح الوطني آخذة في التحلل من الأيديولوجيات.

أخيرا نقول بوضوح: إن الصين في ورطة، لكن تركستان في خطر شديد أيضا. وإذا كانت: « القوى الثلاث، التطرف والنزعة الانفصالية والإرهاب، آفة بالنسبة إلى الصين ومناطق أخرى في المنطقة »³⁷ فعلى الصين أن تدرك أنها قد تكون بالنسبة لغيرها راية. وإذا حصل مثل هذا الأمر فقد تكون تركستان مجرد شرارة لما ينتظر الصين من حرائق.

³⁶ يمكن الاطلاع على نموذج من المواقف العربية التي تعتبر كفاح الإيغور إرهابا في تصريح للسفير اليمني في الصين عبد الملك المعلمي وهو يردد لوكالة « شينخوا » تأييده للرواية الصينية برمتها سواء فيما يتعلق بأحداث أوروميتشي التي وصفها بالإرهابية أو بالأطروحات الصينية عن كل التاريخ التركستاني وما تعرض له الشعب هناك من مذابح تعز عن الوصف منذ عشرات السنين. راجع: تركيا تتهم بكين بالإبادة الجماعية وسفير اليمن في الصين: يتهم مسلمي الإيغور

في الصين بالإرهاب، 2009/7/25، موقع مأرب برس، http://marebpress.net/news_details.php?sid=17754.
³⁷ الصين تؤكد وجود أدلة تثبت اتصال المتورطين بقوى إرهابية في الخارج، 10/ 2009/7، الاقتصادية الإلكترونية،

العدد 5751، http://www.aleqt.com/2009/07/10/article_250448.html

قائمة المصادر والمراجع

- (1) أحمد عمرو: الإيجور مسلمو الصين المنسيون، 2009/7/6، موقع مفكرة الإسلام:
<http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2009/07/06/84599.html>
- (2) إفتكار البنداري، تركستان الشرقية.. منجم ثروات للصين، 2009/7/12، موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246346235114&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
- (3) الإيغور تعكّر احتفالات الصين، 2009/7/6، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/434E74CE-09D1-4A13-B650-45298F300F12.htm>

- (4) بيان المركز الإعلامي للحزب الإسلامي التركستاني (1 ربيع أول 1430).
- (5) تشديد الإجراءات بشنغهاي وقلق إسلامي، 2009/7/9، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1293941-C813-45D8-B448-EB53A06981EE.htm>
- (6) تركيا تتهم بكين بالإبادة الجماعية وسفير اليمن في الصين: يتهم مسلمي الإيغور في الصين بالإرهاب، 2009/7/25، موقع مآرب برس، http://marebpress.net/news_details.php?sid=17754
- (7) توختي آخون أركين، تركستان الشرقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مجلة المنار الجديد، (العدد 27) يوليو 2004. <http://www.turkistanweb.com/?p=605>
- (8) توختي آخون أركين، تركستان الشرقية والاحتلال الصيني، 2004/6/6.
- (9) توختي آخون أركين، تركستان المسلمة .. القضية المنسية، مجلة المنار الجديد، العدد (21) ذوالقعدة 1423 هـ شتاء 2003م. <http://www.turkistanweb.com/?cat=29>
- (10) حقائق وأرقام، موقع صيني رسمي على الشبكة:
http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss06/node_7012342.htm
- (11) [رئيس الصين يتوعد بضرب « مثيري الشغب الإيجوريين »] ، 2009/7/9، إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1246346204095
- (12) رحمة الله أحمد رحمتي، التهجير الصيني في تركستان الشرقية، رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، سلسلة دعوة الحق، عدد 93، 1989، ص 69. موقع الرابطة:
<http://www.themwl.org/Publications/default.aspx?t=1&cid=303&l=AR>
- (13) [الصين تتوعد بمعركة « حياة أو موت » ضد الإرهاب]، وكالة رويترز البريطانية للأنباء، 2008/8/14
<http://ara.reuters.com/article/idARAOLR43156920080814>
- (14) الصين تقرر معاهدتين دوليتين لمحاربة الإرهاب، 2001/10/28، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=18901>
- (15) الصين تناقش تعديل قانونها الجنائي لمواجهة الإرهاب، 2001/12/17، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=22507>
- (16) الصين تؤكد وجود أدلة تثبت اتصال المتورطين بقوى إرهابية في الخارج، الاقتصادية الإلكترونية، 10/7/2009، العدد 5751، http://www.aleqt.com/2009/07/10/article_250448.html
- (17) « الصين: القمع الديني للمسلمين الإيغور »، ملخص تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش Human Watch Rights ، 2005/4/12، نيويورك. على موقع المنظمة: <http://www.hrw.org/de/news/2005/04/10-1>
- (18) الصين ومنظمة شنغهاي يتعهدون بمكافحة الإرهاب، 2002/1/7، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=23856>
- (19) عبد العزيز جنكيزخان، تركستان قلب آسيا. موقع أخبار عالمية عن تركستان.
<http://www.turkistanweb.com/?cat=30&paged=2>
- (20) علي الصالح، منتدى شنغهاي.. هل يتحول إلى قطب عالمي جديد؟، 2008/10/3، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9570F622-9AF6-4176-A1F3-5AAA8628C828.htm>
- (21) « كتاب أبيض »، أصدره مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني بكين تحت عنوان: « قوى تركستان الشرقية الإرهابية لا يمكن أن تتصل من مسؤوليتها عن الجرائم »، وقدمت صحيفة الشعب الصينية ملخصا للكتاب بتاريخ 2002/1/22. http://arabic.people.com.cn/200201/22/ara20020122_50388.html
- (22) مئات الضحايا باحتجاجات غرب الصين، 2009/7/6، قناة الجزيرة الفضائية.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BABFD01B-C073-4580-A4E3-6F0EFF3F299B.htm>

- (23) محمد أمين إسلامي التركستاني، اشترك في إعدادها رحمة الله عناية الله التركستاني، حقائق عن التركستان الشرقية، 1964، <http://www.uyghurweb.net/Ar/MISLAMIIY.pdf>.
- (24) محمد سيد قطب، مسلمو تركستان الشرقية .. مذابح وتجاهل، 2009/7/11، <http://www.turkistanweb.com/?p=523>.
- (25) مقابلة خاصة مع القيادي الفلسطيني: هاني الحسن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح، نيسان 2008.
- (26) منظمة العفو الدولية - «أمستي»، نشرة رقم 288، لندن، 19/12/2003.
- (27) نجيب الكيلاني، رواية «ليالي تركستان».